جامعة الدكتور طاهر مولاي - سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سبل التمكين التنموي وفق منظور الديمقراطية: الجزائر نموذجا

مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب: شامي الحبيب **إشراف الأستاذ:** شاربي محمد

لـــجنـــة الـمنـاقشـــة:

-الدكتور بن عسي أحمد رئيسا

-الأستاذ شاربي محمد مشرفا ومقررا

-الأستاذ بلحاج الهواري عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1436-1435هـ/2015-2014مـ

شـــكـــر وتـــقـديـر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل شربي محمد لقبوله الإشراف على هذا العمل ولكل ما قدمه لي من نصائح وإرشادات ولما تحلي به من صفات الصبر والجميل

والشكر موصول لكل مؤطري وأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة طاهر مولاي بـسعيدة ولكل عمالها و عاملاتها

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة بحثي هذا.

والشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

وما توفيقي إلا بالله

الإهداء

إلى من كنت ومازلت عصارة أمالها ومصدر بهجتها وكانت ومازالت وستضل واحة أنسي واطمئناني ونور حياتي إلى أمي الحبيبة.

إلى العطاء اللامتناهي وملجئي وسندي في كل حالاتي أبي الغالي

إلى زوجتي العزيزة وإلى ابنتي الغالية سلسبيل

إلى من خيرت معهم إحساس الأخوة إخواني وأخواتي الطالبات الذين درسوا معي

إلى روح الفقيد والصديق العزيز سلاخ محمد

إلى كل من عرفني وجاورني وصادقني

إلى كل أفراد عائلتي العزيزة

وإلى كل من أحبني في الله .

الحبيب شامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن إشكالية التنمية والديمقراطية مفهومان متكاملان الكل يكمل الأخر فلا ديمقراطية بدون تنمية، ولا تنمية بدون ديمقراطية، وإن إشكالية التطلع إليهما في الإقليم المغاربي من القضايا المشتركة بين الشعوب وقادة المنطقة حيث كانت جل التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها توحي بضرورة خلق إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية في تلك الدول في نطاق النظام الديمقراطي فبعدما تعطل مشروع الديمقراطي في العديد من دول الإقليم المغاربي في الحقب التاريخية السابقة بتبرير أن الديمقراطية مازالت مشروعا أسطوريا وأن بلدننا، تعيش أولويات أخرى تارة بحجة ضرورة استكمال الاستقلال، وتارة أخرى بألوية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ،وتارة بفعل الأزمات متعددة الأبعاد التي مرت بها الدول المغاربية وجعلتها تحكم سيطرتها على كل المجالات بهدف ضمان الاستقرار.[1]

وعليه فبعد حجج التعطيل والتسويق للمشروع الديمقراطي المغاربي، التي لم تجد نفعا على الصعيد الإقليمي والوطني على حد سواء وتلاشي النظرة الطوباوية أصبحت للديمقراطية ضرورة سياسية، ومجتمعية وحضارية من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد.

فمع نهاية عقد الثمانينات أخذت إرهاصات الديمقراطية تطفو على الساحة السياسية المغاربية، حيث أصبح الحديث عن التغير والإصلاح والتفتح والتطور، وهي مصطلحات غزت القاموس السياسي ألمغاربي لم يعدها الرأي العام، ثم تطورت النظرة المغاربية للديمقراطية، وأصبحت خطابا شائعا بين القادة ولغة العصر لدى منظمات المجتمع المدني، ومن أخذوا في البحث عن آليات تطبيق ،وتفعيل الديمقراطية في الواقع الجزائري.

حيث كان حلم التنمية الشغل الشاغل ، لقيادات هذه الدول التي حصلت على استقلالها السياسي بعد رحلة من الكفاح و النضال، و تأكد لها أن ذلك الاستقلال يبقى منقوصاً، إن لم يتبع بخوض معركة تنموية تعد الأصعب و الأشرس، لذا عملت على تضافر الجهود، و تجنيد كل الطاقات، و حشد كافة الموارد من أجل تحقيق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي لدى المواطن، و زيادة قدرته الشرائية و الانتقال به إلى مستوى اقتصادي يوفر له الحياة الكريمة، و إن كان ذلك هدفاً مشروعاً، زيادة على تلبية تغطية الاحتياجات الأولية التي يطلق عليها (primitive needs).

---

[1] يوسف ناصر ، **دينامية التجربة اليبانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2010، ص 7

و قد بدأت هذه الدول، و هي في مسعاها إلى الخروج من بوتقة التخلف المميت، الذي يحرم شعوبها من فرص الحياة الكريمة، بدأت تتلمس طريقها للنهوض و الارتقاء في مدارج التنمية، لتجد لها مكانتها في مصاف الأمم المتقدمة، تسلك الطريق نفسه الذي سلكته الدول التي سبقتها إلى مجال التنمية، و التي استفادت من استغلال الثروات المختلفة و جعلتها طريقا بل وسيلة لنهضتها و تنميتها، فعملت هذه الدول على الفور بالفرض الفعلي في دنيا الاقتصاد، لأن ذلك يجعلها تلتصق بالركب، آخذة من تجارب الدول السباقة إلى التنمية بمختلف اتجاهاتها ، سواء كانت غربية أم شرقية، لتأسيس قاعدة اقتصادية مثبتة، و الانطلاق لا بد أن يكون من مجال التنمية، التي أساسها النهضة الصناعية القوية المتوازنة في شتى الميادين.

و بدأت الصناعة تشق طريقها في هذه الدول النامية، و استغلت الدول المصنعة هذه الهبة الصناعية ، و أخذت تصدر معداتها ، و مساعداتها التكنولوجية لهذه الدول، و لكن تزويد بما هو أقل تكنولوجية و أعلى قمة متخذة منها سوقا رائجة ، إذا التكنولوجية لا تصدر لأنها نتاج الفكر، و إنما تسوق الآلة لجعل الشعوب دائمة التبعية، و لا تحاول الخروج من قيد الاحتكار و التبعية.

و ليس هذا فحسب فقد صحب استيراد المكننة ،و ما بعد قوام الصناعة ما هو أخطر و أنكل ألا و هو سلبيات التكنولوجيا، غير المتوفرة والتي تمثل خطر التلوث البيئي الذي صحب استعماله أخطار تضرب صحة الأفراد بل وحتى المجتمعات .

ـ أهمية الدراسة:

وفي دراستنا هذه ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع المغاربي ودراسة ظاهرة التنمية كميكانيزم للتغير والإصلاح السياسي في الجزائر، حيث حاولت الدولة الجزائرية من خلال جملة من المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية منذ الأحادية الحزبية خوض جملة من الإصلاحات مست كل القطاعات خاصة السياسي منها تحت راية الديمقراطية.

لكن النظرة السائدة لدى دول المغاربية أو بالأحرى في كل دول العالم الثالث ، قائمة على الإستراد الهيكلي للنظام الديمقراطي دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف ،التي نشأة فيها النظام الديمقراطي أو مراعاة معتقدات وثقافات،وتقاليد والتكوينات الاجتماعية للبيئة الجديدة التي يحاولون نقل إليها الديمقراطية(خصوصية المجتمع).

أهداف الدراسة

تطمح هذه الدراسة الوصول إلي الأهداف التالية:

1.إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع رغم عدم اكتمال ملامحه بحكم حداثة إشكاليا ته وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة في المدى المتوسط على الأقل تغري بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي ولو بشكل تمهيدي إلي حين اكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية معينة مستقبلا.

2.الوقوف علي استنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن استخلصها من خلال هذا البحث خاصة من خلال الوقوف على المؤشرات، المقاييس واللأليات المختلفة لمفهومي التنمية والديمقراطية ، ودراسة إمكانية تفعيل التجربة على المستوى المحلي في الجزائر بإشراك فواعل ومؤشرات الديمقراطية، كدعائم أساسية لتحقيق التنمية في الجزائر والبحث ف سبل تفعيلها.

3 والبحث والتحقق من فرضية أن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية ،يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية ،وتحقيق ذاته الإنسانية ويتم بذلك تحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العملية السياسية.

- **مبررات اختيار الموضوع :**
- انطلاقا من هذه التوطئة التي فإن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

فهي نابغة من الميل وواجب الإطلاع والاهتمام بالقضايا والمشاريع و الإصلاحات التي اتخاذتها الجزائر من أجل النهوض باقتصاد الوطن وتحقيق الرفاهية للأفراد، للمجتمع الجزائري ، وكذلك من أجل الوقوف عن كثب على مظاهر ،وأبعاد التنمية والديمقراطية التي اتخاذتها الجزائر والاهتمام الشخصي بموضوع التنمية في الجزائر ومحاولة الكشف والتعرف أكثر علي الأجندة التنموية الوطنية ، ومحاولة إبراز مدي تهيأ البيئة السياسية الجزائية لتحقيق متطلبات، والأهداف التنموية المنتهجة من خلآل الإصلاحات المنتهجة

الأسباب الموضوعية:

يتميز موضوعي التنمية والديمقراطية علي أنهم من موضوعات العصر ،حيث يعد موضوع التنمية خلال السنوات الأخيرة موقعا مهما على الصعيدين الدولي والداخلي ،وازداد معه اهتمام الدراسات والفكر القانوني بالتنمية،فبعد الحرب العالمية الثانية ،انتهجت الدول أساليب وأنماط مختلفة للتنمية كان الهدف منها زيادة الإنتاج الاستهلاك على حد سواء ،بهدف تحقيق الرفاهية لصالح الشعوب، ولعل أهم نمط تنموي اتبع في هذه المرحلة هو نمط التنمية الاقتصادية، الذي كان يرتكز على الصناعة بالدرجة الأولى

ومع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية ، زاد لفت الانتباه إلى الصلة الوثيقة بين التنمية والبيئة – صلة التأثير والتأثر– وهي الصلة الموجودة بحكم طبائع الأشياء ،وأدرك الإنسان حقيقة هده الصلة،بعدما كانت البحوث والدراسات تتناول البيئة والتنمية كل على انفراد.

لقد أدرك المجتمع الدولي هذه الصلة وما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وإنسانية

- **أدبيات الدراسة:**

- يمكن التعرض لبعض إسهامات الإنتاج الفكري في مجال الديمقراطية والتنمية فقد كانت أبعاد وتوجهات المهتمين بهذا الحقل الدراسي حيث هناك مجموعة من المراجع المختصة والمتنوعة حيث نجد في بعض الدراسات غير المنشورة تركز على مؤشر التمكين السياسي والمشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية والأخرى دور الأجنبي في إعاقة مسار التنمية بحكم قانون الغاب.مثال علي ذلك مذكرة حسين عبد القادر بعنوان الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية التي تناول فيه العديد من المفاهيم والتصورات حول التنمية في الجزائر [1]

إشكالية الدراسة:

على أساس ما تم التقدم له نصل إلى الإشكالية الأساسية التي يدور حولها بحثنا هذا والمتمثلة في السؤال التالي:

كيف يمكن للجزائر أن تحقق التنمية من خلال المؤشرات الديمقراطية ؟

وقد يقودنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

[1] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ،مذكرة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية، تلمسان جامعة ابي بكر بلقايد 2011 2012

فما ذا تعني التنمية ؟وماهي الأصول التاريخي لمفهوم التنمية؟ وما معني الديمقراطية ؟ وما هي صورها وأصولها التاريخية ؟

ثم ما هي العلاقة بينهما.

وماهي ممكنات تجسيد الأبعاد التنموية على ضوء المؤشرات الديمقراطية؟

الفرضيات:

أ. الفرضية الرئيسية :

احتل موضوع التنمية والديمقراطية خلال السنوات الأخيرة موقعا مهما على الصعيدين الدولي والداخلي ،وازداد معه اهتمام الدراسات والفكر القانوني بالتنمية،فبعد الحرب العالمية الثانية ،انتهجت الدول أساليب وأنماط مختلفة للتنمية كان الهدف منها زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء ،بهدف تحقيق الرفاهية لصالح الشعوب ولعل أهم نمط تنموي أتبع في هذه المرحلة هو نمط التنمية الاقتصادية الذي كان يرتكز على الصناعة بالدرجة الأولى.

لعل الإجراءات والتدابير التي تتبناها الدولة لتحقيق أهداف أو معالجة مشاكل معينة في ظل توفر موارد بشرية ومالية،تعني تحقيق التنمية علي حساب المؤشرات الديمقراطية .

ب . الفرضيات الثانوية

من خلال طرحنا للتساؤلات السابقة يمكن أن نقدم الفرضيات التالية:

1 -النظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بالمشاركة السياسية.

2 -مشكلات التنمية السياسية التي توجهها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تظهر فيه .

3 -تكمل العلاقة من التنمية والديمقراطية في تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات من خلال المشاريع والإصلاحات.

4 -إن التدخل الأجنبي والأوضاع الداخلية أعاقت المسار الديمقراطي في الجزائر.

5 -صنع السياسة التنموية في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة لإفرازات ظاهرة العولمة ولضغطات خارجية.

حدود الإشكالية:

في دراستنا هذه تضمن اهتمامنا على دراسة التنمية و الديمقراطية مع التركيز على الجزائر كنموذج للدراسة.

بحيث سأتناول الإطار المفاهيمي لكل من التنمية والديمقراطية وأتطرق إلي التجربة التي خاضتها الجزائر من أجل تحقيق الرفاهية الأفراد علي غرار مؤشرات الديمقراطية .

وهو موضوع يرتبط بالمرحلة الراهنة حيث كثر فيها الحديث عن التنمية وعن آليات وسبل تحقيقها كمطلب إصلاحي وضروري لاسيما في الدول النامية إلى جانب الضغوط الخارجية التي تسعى إلى نشر الديمقراطية وفرض أساليب التنمية على الدول النامية.

الإطار المنهجي:

بغية الوصول إلى أهداف المرجوة من هذه الدراسة والإلمام بها من شتى النواحي التاريخية والقانونية نستعين بمجموعة من مناهج والإقترابات المتمثلة في:

المنهج التاريخي: وذلك بالرجوع إلى الأهداف والأحداث السياسية التي مرت بها دول المغرب العربي وكان لها تأثير على مجرى الحياة السياسية واستخلاص أسباب و عوامل تعبر عن التجارب التنموية والإصلاحية التي خاضتها الدول المغاربية وبالخصوص الجزائر .

1 **المنهج الوصفي** : من خلال الوصف الموضوعي لخصائص وسمات الدولة الجزائرية وأبعاد ظاهرتي التنمية والديمقراطية في كل الأصعدة.

2 **المنهج الوصفي التحليلي** :يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلي وصف الواقع وصفا مجردا كما هو بل يتجاوزه وذلك بغرض الوصول إلي استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته.

الاقتربات:

فقد تم الاعتماد على مجموعة من الإقتربات المتمثلة في :

- **الاقتراب القانوني** من خلال دراسة المبادئ والأهداف مثلما وردت في لسياقها القانوني ومدى تطابقها مع الواقع.

- **اقتراب القيادة** بإبراز مدى تأثير النخبة في رسم السياسات العامة في الجزائر ومدى خضوعها لتوجهاتها الإيديولوجية.

- **تصميم الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول متناسقة ومكملة لبعضها البعض فنظرا لتشعب الموضوع فقد حاولت أن نحلله بالتدرج بالانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي وفق منظور هرمي إذ في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان التنمية والديمقراطية مقاربة معرفية هو إطار منهجي للتعريف بالمفاهيم الأساسية التي تتمحور حولها الدراسة إضافة إلى إ براز البني والآليات التي يرتكز عليها مفهومي الديمقراطية والتنمية وإدراج التنمية في الإسلام .

أما في الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان إشكالية التنمية والديمقراطية في ظل النظام السياسي الذي من خلاله تطرقت إلى ظاهرة التنمية في الجزائر و واقع التحول الديمقراطي.

أما في الفصل الأخير والذي جاء تحت عنوان ممكنات التجسيد أبعاد التنموية على ضوء الأبعاد الديمقراطية الذي حاولت فيه إبراز جزء من المخططات الاقتصادية والبرامج الإصلاحية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال.

الفصل الأول:
التنمية والديمقراطية مقاربة معرفية

تمهيد: احتل موضوع التنمية والديمقراطية خلال السنوات الأخيرة موقعا مهما على الصعيدين الدولي والداخلي ،وازداد معه اهتمام الدراسات والفكر القانوني بالتنمية،فبعد الحرب العالمية الثانية ،انتهجت الدول أساليب وأنماط مختلفة للتنمية كان الهدف منها زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء ،بهدف تحقيق الرفاهية لصالح الشعوب ولعل أهم نمط تنموي أتبع في هذه المرحلة هو نمط التنمية الاقتصادية الذي كان يرتكز على الصناعة بالدرجة الأولى،هاته الأخيرة جاءت بسلبيات لم تكن محل اهتمام بقدر ما كان الإهتمام بالإيجابيات التي تحققت ،لقد أدت هاته التنمية إلى زيادة التدهور البيئي نتيجة الإنبعاثات و النفايات الصناعية ،إلى درجة تجاوزت المستوى الذي يمكن استيعابه ،كما أن أسلوب الاستهلاك المفرط الذي صاحب هده التنمية خلق تهديدا حقيقيا لقدرة النظم الايكولوجية على الاستمرار.

ومع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية زاد لفت الانتباه إلى الصلة الوثيقة بين التنمية والبيئة – صلة التأثير والتأثر– وهي الصلة الموجودة بحكم طبائع الأشياء ،وأدرك الإنسان حقيقة هده الصلة،بعدما كانت البحوث والدراسات تتناول البيئة والتنمية كل على انفراد.

لقد أدرك المجتمع الدولي هذه الصلة وما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وإنسانية ،ويعتبر مؤتمر ستوكهولم الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1986 والذي انعقد في سنة 1972 بسويسرا مرحلة تحول هامة في تاريخ الاهتمام بالبيئة ،وقد صدر عن المؤتمر في ختام أعماله " إعلان حول البيئة الإنسانية" متضمنا أول وثيقة دولية في مبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة .

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جنيرو تم الإعلان عن سلسلة من المبادئ حملت معها مفهوم جديد للتنمية اصطلح عليه بالتنمية المستديمة ،لقد أقر المبدأ الثالث من وثيقة إعلان ريو أنه يتوجب إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية

إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتحة، وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.

إن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية وتحقيق ذاته الإنسانية ويتم بذلك تحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العملية السياسية.

إن مفاهيم التنمية وإن تعددت فإنها تقف في الهدف العام الذي يعني تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته، وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

المطلب الأول: تعريف التنمية

التنمية لغة معناها " النماء" أي الازدياد التدريجي. يقال نما المال نموا أي تراكم وكثر.

يستخدم اصطلاحا التنمية بمعنى الزيادة في مستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

هناك اختلاف بين مفهوم النمو CROISSANT والتنمية DEVLOPPEMENT فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى أحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة.[2]

يحدث النمو من خلال تطور تدريجي بطئ بينما تحتاج التنمية إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى حركة والتقدم .

كذلك يوجد اختلاف بين مفهمو التغير والتنمية فالتغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء بينما غرض التنمية يتمثل في أن التنمية تفترض سيرها في خط واضح متجه نحو الأمام يميزها عما كانت عليه.

كما تفترض حكما يصفها بأنها تسير نحو الأفضل

على حسن استعمال واستخدام الموارد ومعيار التنمية الحقيقي هو الكفاءة والفعالية ومدى تحكم الدولة في السيطرة على موردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للمساهمة الفعالة في تحقيق تلك الأهداف.

ولعل الدول النامية في تطالعاتها إلى التنمية تتلمس من بعض مظاهر التقدم في الدولة المتقدمة منهاجا في التنمية وقد يكون ذالك المنهاج سطحيا، يتجه إلى التقليد الشكلي الذي يعتمد على قشور التنمية دون لبابها،وقد يكون ذالك المنهاج محاولة جادة سعيا دؤوبا نحو بناء القاعدة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر الذي يحقق خير الإنسان ورفاهيته، وبين هذين المنهاجين تتعدد المناهج التي تسير عليها الدول النامية.

[2] بدني فؤاد،**محاضرة الإعلام التنموي** ،جامعة مولاي الطاهر بسعيدة 2013 2014 ص5

إن التنمية في أذهان الكثيرين قد تعني بناء سد ضخم أو ناطحات سحاب أو محطات تلفيزيونيه وقد تعني التنمية إتاحة فرص التعليم وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية وقد ترمز التنمية إلى تحقيق الاستقلال سياسيا واقتصاديا.[1]

وقد تتجه القيادة إلى التنمية من زاوية ضيقة وينصب اهتمامها على النواحي العمرانية والإنشائية إلى يمكن تدشينها في مهرجانات إعلامية ورغم أن بعض هذي النواحي العمرانية والإنشائية قد تكون من بين وسائل التنمية أو مظاهرها فإن حقيقة أمرها لا تمثل التنمية.

وتعرف التنمية على أنها عند أصحاب الفكر الاقتصادي تعني خلق الحالات التي تخدم الخصائص الإنسانية لذا تطورها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاث خصائص اقتصادية ومدى تعلق تلك الخصائص بالفقر POVER والبطالة UNEMPLOMENT وعدم المساواة الاجتماعية INEQUALITY أما عند أصحاب الفكر الاجتماعي فهي تعني: التنمية عبارة عن التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية وذالك من خلال إيديولوجية معينة، حيث تسعى وراء ذلك التحريك والتخطيط لتحقيق التغيير المستهدف وللانتقال من حالة التخلف إلى حالة التطور، وهي الحالة المرغوب فيها[2]

والتنمية كذالك هي " التنمية عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي إلى حالة تتصف بالتنمية المستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبؤس الجهل والمرض ورفع المستوى حياة كل أفراد المجتمع"[3]

وعرفت التنمية سياسيا بأنها "عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستمد أصولها الفكرية والعقائدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم تتناسق مقوماته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ويتألف هيكل هذا النظام

[1] بجني فؤاد، مرجع سابق الذكر ص7

[2] *غازي صالح نهار*، ***مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي***، *الأردن ،دار الأمل، 2010، ص25*

[3] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، بيروت، دار البازوري،ط1، 2015، مطبعة رشاد،ص 09

وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما دلك من بيانات نوعية تتمايز عن بعضها البعض بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها وظيفيا، ويمثل شكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتنعكس مصالحها ومن ثم تهيء المناخ الملائم لشركاتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وتعميق مشاعره، ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام[1]

بحيث لا يعد قياس إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي الطريقة المثلى لقياس النمو وقد يكون النمو الاقتصاد أحد العوامل التي تساهم في التطور، لكن التطور لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، لا يمكن تصنيف النمو الاقتصادي كله على أنه تطور.

سياسيا:استعملت النمو غالبا بالإشارة التي تقدم نحو النظام الاقتصادي والحكومي الغربي أو نحو نمط حياة غربي لكن قول بعض المراقبين إن التشبه بالغرب هو السبيل الوحيد المفترض للنمو قد ينجم عن ال تكبر بالغ[2]

[1] عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الأول ،ط2 مصر ،دار المعارف الجامعية 2002،ص223

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ، دبي مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى ص147

المطلب الثاني :الأصول التارخية لمفهوم التنمية.

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى،وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات،وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر،وهذه المراحل هي:

الفرع الأول:التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي.

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين،بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة،وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة, ويعد نموذج "والت روستو" المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة،فقد اشتغل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها "روستو" تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل ،وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي،مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.[1]

كما أن هناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة،فقد أكد بعض الاقتصاديين على أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية في البلدان النامية،مستندين في ذلك إلى بعض التجارب العالمية ونجاح برامجها التي اعتمدت على القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية خاصة في البلدان النامية ذات الإمكانيات الكبيرة من الموارد الزراعية غير المستغلة.[2]

الفرع الثاني: التنمية وفكرة النمو والتوزيع.

---

[1] حسين صادق ،**السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام**،ط2،الجزائر،دار الهدي ،1992،ص83

[2] مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية** ،الأردن ، دار وائل للنشر، ،2007،ص 165

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف القرن العشرين للميلاد ،وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط ،فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية[1]

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" الشهير،الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة هاته المشكلات،وإذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فانه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها.

ونجد هذه المرحلة مجسدة أيضا في نموذج "تود ارو" Todaro الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- إشباع الحاجات الأساسية
- احترام الذات حرية الاختيار[2]

إن المشكلة المرتبطة بعملية توزيع الدخل أو الناتج القومي ومدى عدالتها موجودة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،ومع ذلك فانه كما تشير الدراسات فان احتمال وجودها في الدول النامية أكبر منه في الدول المتقدمة ،بسبب ما يصاحب التخلف من اختلالات اقتصادية واجتماعية يؤدي بشكل مباشر إلى إساءة توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع الواحد.[3]

[1] حسين صادق مرجع سابق الذكر،ص ص 85،84

[2] حسين صادق ،مرجع سابق الذكر ،ص87

[3] عبد الرحمان يسري ،**أحمد،قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر،الدار الجا معية ,2000 ص 9

الفرع الثالث: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى ثمانينات القرن العشرين،وظهر فيها ما يسمى بالتنمية الشاملة أو المتكاملة،والتي تعني الاهتمام بجميع جوانب المجتمع والحياة ،وتصاغ أهدافها علي أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط.[1]

بمعني أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ، لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى،ووضعت الحلول لكل مشكلة على حدة ، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة علي تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات.

وقد ذكرت رئيسة اللجنة العالمية للبيئة [2] أن: " البيئة هي حيثما نعيش جميعا والتنمية هي ما نفعله جميعا في السعي لتحسين حياتنا في هذه البيئة، وهذان المفهومان متلازمان ولا ينفصلان، وعلاوة على هذا يجب على القادة السياسيين الذين يعتبرون أن قضايا التنمية أصبحت حاسمة ،أن يشعروا بأن بلدانهم قد بلغت المرتبة التي ينبغي أن تكافح من أجلها الشعوب الأخرى.[3]

من خلال التطرق إلى تطور مفهوم التنمية، توصلنا إلى أنه عرف تطور عبر هذه المراحل، اختلف مفهوم التنمية من مرحلة إلى أخرى.

[1] حسين صادق ،مرجع سابق الذكر ,ص 89

[2] رئيسة اللجنة العالمية للبيئة,غروهارليم برونتلاند : هي رئيسة وزراء نرويجية سابقة ورئيسة حزب،كلفت من طرف رئيس الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عالمية وإعداد تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في العالم ،وقد سلمت التقرير سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" ،ونجد في بعض الدراسات أنها تسمي هذا التقرير بإسم بورتنلاند نسبة إلى رئيسة اللجنة.

[3] مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة،عدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 1989، ص41.

المطلب الثالث : التنمية في الشريعة الإسلامية (تعريفها ،حكمها،دليلها،وعلاقتها بالمصالح الشرعية)

سأتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التنمية في الشريعة الإسلامية ثم أتناول دليلها وكذا حكمها وعلاقتها بنظرية المصلحة في الفروع التالية.

الفرع الأول: تعريفها في الشريعة الإسلامية

لا نجد في الشريعة الإسلامية مشتقات من مفردات القرآن الكريم للفظ التنمية غير أننا نجد فيه مصطلحات ومردفات كثيرة لها، حيث ورد منها في القرآن الكريم إحدى عشر مرادفا، بالإضافة إلى ما ورد في السنة الصحيحة.

وحينما نحاول جمع المعاني التي تتعلق بموضوع التنمية من خلال دراسة مرادفاتها نجد بأن التصور الإسلامي للتنمية يقوم على أساس أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها، وفق ضوابط الشريعة السمحة.

إن مفهوم الإسلامي للتنمية هو السعي لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع ماديا ومعنويا وروحيا، لقوله تعالى ((**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ (61)**)) [1]

وكما يقول علماء تفسير السين والتاء للطلب والطلب من الله يكون على سبيل الوجوب،وفي ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والصناعة والأبنية.

والتنمية في الإسلام :"ذات طبيعة شاملة فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية والاجتماعية، فهي إذن نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة ولا تقتصر الرفاهية المستهدفة من التنمية على هذه الحياة الدنيا بل إنها تمتد أيضا إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحياتين وهذا البعد التنموي الإسلامي لا يوجد في المفهوم المعاصر للتنمية.[2]

إن شمولية التنمية في الإسلام هي نتيجة من شمول مبادئ الإسلام وتغطيته لكامل جوانب حياة الإنسان الذي كرمه الله وسخر له الكون وألقى عليه مسؤولية المحافظة عليه والتناغم معه.

[1] سورة هود الأية رقم 61

[2] عبد الرزاق مقري. **مشكلة التنمية والبيئية والعلاقات الدولية** الطبعة الأولى الجزائر دار الخلدونية 2008 ص 167

إن الإسلام يرى أن التنمية الاقتصادية إنما هي جزء من تنمية المجتمع كله بأبعاده المختلفة فلا يقتصر الأمر على التنمية المادية فحسب، ولا على الإنتاج وحده وإنما هي عملية إنسانية تستهدف الإنسان ورقي الإنسان وتقدمه ماديا، وروحيا واجتماعيا، وسلوكيا، فهي عملية شاملة، تتناول كل مقومات الحياة الإنسانية وإن كان الجانب الاقتصادي في حد ذاته يحتل مكانة مهمة في ذلك كما سنرى لاحقا.

إن نظريات التنمية المهينة في هذا العصر تقتصر على الإشباع المادي لحاجات الإنسان، جاهلة أو متجاهلة التوجه المعنوي والأساسي لغاية الوجود الإنساني، وهو عبادة الله من خلال السعي والابتغاء بالمعنى المادي و الاجتماعي و الأخلاقي.وهذا لا شك يخالف توجهات كثيرة من "علماء الإجماع والاقتصاد المستنيرين الذين يهتمون بدراسة مشكلات التنمية إذ لا يقتصرون على المعايير الاقتصادية وحدها ، وإنما يعطون جانبا كبيرا من اهتماماتهم للمعايير الاجتماعية والسكانية "

الفرع الثاني:**دليل التنمية ي الشريعة الإسلامية**

لقد ورد في النصوص الشريعة الإسلامية كثيرة من الأدلة على عناية الإسلام بالتنمية منها:

أ.من الكتاب:

قوله تعالى((**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**))[1]. وفسرت الآية على أن هناك طلبا للعمارة،كما ذكر أعلاه السين والتاء في "استعماركم" للطلب والطلب المطلق،من الله يكون على سبيل الوجوب.

قوله تعالى:((**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**))[2] وقوله تعالى كذلك قوله تعالى كذلك ((**إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا**))[3]

[1] سورة هود الأية رقم 61
[2] سورة، الحديد،الأية رقم7
[3] سورة الإسراء ،الأية رقم7

وقوله تعالى كذلك: ((**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**))[1] وقله تعالى كذلك((**أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً**)) [2] **وقوله تعالى كذلك** :((**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (123) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ 124**)[3]

ب:من السنة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم،فيما يرويه عن أنس بن مالك رضي الله عنه(طلب الحلال واجب). وفي رواية رواه بلفظ (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة)[4]

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلال هذا الحديث لا يقف بعملية التنمية عند تحقيق الوفرة المادية للأفراد،والوصول إلى رخاء المجتمع فحسب ،بل يضيف إلى ذلك عاملا معنويا هاما حينما يقول صلى الله عليه وسلم فيما يروه عنه جابر بن عبد الله رضي الله عنه (ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة ، وما سرق منه كان صدقة، وما أكل السبع منه فهو صدقة له ،وما أكل الطير فهو له صدقة ،ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة)[5]

بل أكثر من ذلك يذهب الرسول صلى الله عليه وسلم، بالترغيب في التنمية والحرص عليها إلى أبعد من هذا، حيث أمر بها المسلم ولو لم تتحقق له منها الفائدة المادية وإن كان لا يعدم عليها الأجر والثواب من الله يقول صلى الله عليه وسلم ،(إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها)[6]

فهذه الدعوة إلى التنمية والترغيب فيها والحث عليها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، هي دعوة متميزة عن القوانين الوضيعة. حيث اعتنى الإسلام بتحقيق كل من المصالح الفردية والجماعية، وفق منهج معين، بحيث إذا تعارضت هذه المصالح قدمت المصالح العامة (الجماعية) على المصالح الخاصة (الفردية) ،والمصلحة

---

[1] سورة الملك، الأية رقم15

[2] سورة لقمان ،الأية رقم20

[3] سورة طه ، الأية رقم124.123

[4] علي إبن أبي بكر الهيثمي ،مجمع الزوائد،باب طلب الحلال والبحث عنه ،ج 10 ،ص291

[5] محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير المتوفى 852 هـ تحقيق و تعليق محمد عبد العزيز الخولي ج 4، ط4 ، دار إحياء الترث العربي ، بيروت 1379، ص177

[6] محمد بن إسماعيل الصنعاني ، مرجع سابق الذكر ،ص177

تتحقق بإشباع الحاجات، وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني، تقوم فيه عمارة الأرض وفق منهج الله، بتوجيه سليم وتهذيب يكفل خير الإنسان وتقدم المجتمع، ضمن معايير أخلاقية إنسانية تبعدها عن مظاهر الجشع والتكالب المادي، وتصونها من مظاهر التبذير والإسراف.

ج.أقوال الصحابة:

خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قائلا :" يا أيها الناس من أحيا أرضا ميتة فهي له وذلك أن رجالا كانوا يحتجزون من لا يعمرون، فالعدل الواجب أن الأرض لمن أحياها،لا لمن أحتجزها ثم عجز عن عمارتها:

وجاء في كتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى واليه بمصر قوله :" وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد"

الفرع الثالث:حكمها

لقد قرر الفقهاء المسلمون أن سد حاجات الناس هي من فروض الكفاية التي يجب على مجموع المسلمين القيام بها، فإذا قام بها بعضهم سقطت عن الباقي وإلا فيأثم جميع القادرين على أدائها.

والذين يقوم هذا التكليف هم ولاة أمور المسلمين قبل غيرهم إذ عليهم سد جوعت الناس وحمايتهم وستر عورتهم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن كل ما من شأنه أن يعطل التنمية محرم شرعا فنجد أن الشريعة الإسلامية، نبهت على عدم الإسراف ودعت إلى صرف الفضل وما زاد عن الحاجة والكفاية ، في مصالح المجتمع وتنميته ، لقوله تعالى:((**وَآتِ ذَا الْقُرْبى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كانُوا إِخْوانَ الشَّياطِينِ وَكانَ الشَّيْطانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا 27**))[1]. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من كان له فضل من زاد فليعد به من لا زاد له)

" وفرض على الأغنياء من أهل البلد أن يقوم بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بها، فيقام لها بما يأكلون من القوت، الذي لابد منه من اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يأمنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة"

[1] سورة الإسراء،الأية رقم27.26

قال علي رضي الله عنه :" إن الله عز وجل فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فإن جاعوا أو عروا ، أو جهدوا فبمنع الأغنياء وحق الله سبحانه وتعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم" وعليه فالإسلام يحمل كل فرد واجب العمل على إشباع حاجاته، وتلبية رغباته وذلك بقيامه بكل أنواع الكسب لذلك.

وبهذا فالتنمية بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية مفروضة على البشر أفراد ومجتمعات .[1]

يتضمن من ذلك إذا أن التنمية ليست عملا اختياريا في نظر الإسلام، كما أنها ليست ضرورة تمليها ظروف تاريخية وإنما هي فريضة إسلامية قبل أن تكون فريضة وطنية، لا يتحقق الإسلام عمليا إلا إذا توفرت في المجتمع الإسلامي .

[1] عبد الرزاق مقري ،مرجع سابق الذكر، ص 169

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية

يتم في هذا المبحث لماهية الديمقراطية وفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة بهدف الإحاطة بالمفهوم على الرغم من الغموض الذي يكتنفه من عدة زويا حيث يتم التطرق إلى مفهوم الاسمي والاصطلاحي للديمقراطية وتصنيفاتها .

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

تجدر الإشارة أن فكرة الديمقراطية تنطلق من نظرية العقد الاجتماعي، التي تجعل الحكم تعاقديا بين الشعب والحكام وتحدد آليات الحكم بين الفرقاء في المجتمع الواحد. حيث يتيح هذا العقد آليات تصحيح اللاتكافئ والصراع بين أبناء الشعب ولطالما أن الجماعة في صراع دائم من أجل السلطة أو إكمال الحياة فلابد من سلطة مرتضاة للتحكيم بين هـ=هـ المصالح المختلفة .....ولكن قبل تناول مختلف الجوانب النظرية للمصطلح ولتطور مفهوم الديمقراطية, يمكن التوقف هنا عن التعريف الاسمي للديمقراطية من حيث كونها يونانية الاشتقاق وهي مركبة من شقين الشق الأول هو demos بمعنى الشعب أما الشق الثاني kratia بمعنى جكم أي حكم الشعب لنفسه وهذا ما هو واضح في واجهة البلديات (من الشعب وإلى الشعب) أي حكم الشعب بنفسه بأ، يشرع القوانين (مباشرة أو نيابيا) ويتعاقد بمحض إرادته مع من يحكمه.[1]

كما عرف المعجم الوسيط في اللغة العربية لفظ الديمقراطية على أنها سياسيا إحدى صور الحكم التي تكون فيه السيادة للشعب و اجتماعيا كأسلوب في الحياة يقوم على مبدأ المساواة،الحرية،الرأي والتفكير[2]

أما اصطلاحا فيمكن الانطلاق من اعتبار الديمقراطية شكل من أشكال الحكم السياسي، يقوم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية مع حماية الأقلية والحقوق الفردية والعامة، فمضمون الديمقراطية يعبر عن الإطار الجامع لهذه القيم المجسدة في حرية الشعب وسيادته الممثلة في الرأي الأغلبية.

[1] قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**،الجزائر جمعية التراث 2003 ص ص 154 155

[2] المعجم الوسيط في اللغة العربية ج1،ط2،القاهرة مصر:دار الفكر.ص 308

كما أنه رداء فضفاض قد يتسع وقد يضيق انطلاقا من مدى قدرة آليات الحكم في منع الحكم التسلطي[1]

كذلك تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات وتقوم فكرتها الأساسية علي حكم الشعب وممارسة الرقابة علي الحكومة ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضرية لإرادة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة.[2]

والديمقراطية في إطارها العام هي تجسيد عملي يحمل في ثناياه أنساق إنسانية تتمثل في الحرية والفردية والمساواة والمشاركة وبالرغم مما تحمله هذه الأنساق من مثل وقيم إلا أنها تبقى نسبية .[3]

المطلب الثاني :الأصول التاريخية لمفهوم الديمقراطية

يرى الباحثون أن كلمة الديمقراطية من أكثر مفردات الفكر السياسي قدما بأصولها اليونانية فمن أكثر المصطلحات التي تعبر عن بداهة الفطرة القائمة للاجتماع السياسي اليوناني من حيث تمثل بدايتها الهندسية فهي اصطلاحا تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه لذلك يبدو من الصعب اختزال مدلولها لاسيما وأنها تجدر في التجربة التاريخية الإنسانية ،وذلك ما يتجلي في ثراء وتنوع أشكال ممارستها عبر العصور المتعاقبة ،كما وصفت الديمقراطية علي أنها ظهرت بأبجدية الاجتماع السياسي المدني انطلاقا من هده الفكرة السابقة يتضح لنا مدي ثراء وتشعب مضامين الديمقراطية ليس كفكرة فحسب ولكن كشكل للحكم وكممارسة أيضا لذلك فلعل أشبه وسيلة للاقتراب من مفهوم الديمقراطية هو محاولة التطرق لتطوره عبر محطات تاريخية أساسية بشكل موجز ومختصر

إذا كانت كلمة الديمقراطية يختلف معناها من إلي أخر وتعني حكم الشعب نفسه بنفسه كما ظهر عند اليونانيين لأول مرة لوصف نظام سياسي معين واستمرت للأكثر من قرنين ليعاد اكتشافها غداة الثورة الفرنسية عام 1789 ميلادية لكن بمضامين جديدة تختلف عن المضامين السابقة لدي الإغريق فقد أدخلت علي مضامينها إضافات جديدة تتناسب وتطور المجتمعات التي تطبقها مما أدخل الغموض والتنوع الانهائي علي معانيها .

---

[1] قاسم حجاج، مرجع سابق الذكر ،ص 156

[2] عبد الوهاب حميد رشيد ،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة للتجارب الدولية** ، بيروت ،دار الهدى للثقافة والنشر 2003 ،ص39

[3] وجدان كاظم التميمي ، **الديمقراطية رؤية فلسفية**، عمان،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2012 ص11

ولعل ذلك ما جعل بأن توصف الديمقراطية بأنها مجرد تعبير لغوي عام يتغير بتغير المتحدث والظروف ورغم ذلك فإن أي إنسان يحس تماما إذا كان المجتمع الذي يعيش فيه ديمقراطيا أو غير ديمقراطي [1]

حيث تشير العديد من الدراسات المعاصرة إلي أن جذور الديمقراطية الغربية المعاصرة تمتد تاريخيا و حضاريا للنموذج الأثيني الذي ظهر في أواخر القرن العشرين في إطار نموذج الديمقراطية المباشرة تتوفر علي مؤسسات من قبل المجلس العموم حوالي سنة 508 ق م وفي سنة 429.461 ق م ظهر العصر الذهبي للديمقراطية الأثينية بتقسيم المجتمع إلي ثلاث طبقات طبقة الأحرار طبقة الأجانب طبقة العبيد وعلي الرغم من الحياة السياسية الديمقراطية التي تمتاز بالحرية في المجتمع الأثيني ظلت طبقة العبيد محرومة من كافة الحقوق وتخدم الطبقتين التي تحتكران عمليات صنع القرار والمشاركة السياسية في الجمعية العموم والتي تتشكل من مجموع الأحرار الذين لم يتجاوز السن العشرين وهذا ما كان يدل علي نموذج حكم الأقلية المالكة للثروة والعلم .[2]

لهذا الصدد تجدر الإشارة إلي أن تجارب الديمقراطية القديمة تمت في ظل ما يعرف بالدولة المدينة وكان لبروز الإمبراطورية العظمي في بلا د فارس وروما الأثر البالغ في اندثارها علي الرغم من أن العديد من الباحثين في موضوع الديمقراطية يشيرون إلي أن روما عرفت ممارسة ديمقراطية في ظل الحكم الجمهوري بها وقبل أن تتحول إلي النظام الملكي المطلق وكان لتراثها القانوني الأثر البالغ في بلورت العديد من القيم الديمقراطية في الفكر السياسي النهضوي الأوروبي .

[1] باسل عبد المحسن القاضي . الديمقراطية من اليونان إلى الأن نقلا عن

http:// www .ao-academy .org /docs/democracy.doc

[2] باسل عبد المحسن القاضي ،مرجع سابق الذكر

المطلب الثالث: صور الديمقراطية

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة ساد هذا النموذج من الحكم في القديم والذي يعني تسير شؤون الدولة بواسطة الشعب نفسه دون إنابة غيره وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية للاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتشريع .

ومن المعروف أن هذا النوع من الحكم لم يعرف تطبيقا كاملا له حتى في أثينا نظرا لكون الوظائف الإدارية والقضائية لم تكن ممارسة من قبل الشعب رغم إقرار مبدأ الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في تولي مثل تلك الوظائف وعليه فإن الوظيفة التشريعية هي الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارس من قبل الشعب داخل الجمعية .

حيث أن مفهوم الديمقراطية المباشرة على ما نعتقد لا تقتصر على موافقة الشعب على ما يعرض عليه من مشاريع من قبل مختصين فهنا نكون بصدد ديمقراطية شكلية يقتصر دور الشعب على الموافقة أما الديمقراطية الحق فهي حينا يمارس الشعب السيادة مباشرة بدءا بظهور الفكرة الخاصة بموضوع معين مرورا بوضع المشروع المتعلق بها إلى المناقشة فالموافقة عليها وهذا ما يتماشى حقا مع الديمقراطية المباشرة شكلا ومضمونا.

ومن هنا ننتهي إلى أن هذا النموذج من الحكم لم يطبق وأن بعض أشكاله تقتصر على مجال معين (معين) وجدت لها أرضية أثينا قديما وفي بعض المقاطعات في سويسرا في العصر الحديث.[1]

[1] سعيد بو الشعير .**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج 1، ط 10، الجزائر ،دوان المطبوعات الجامعية ،2009،ص302

الفرع الثاني:الديمقراطية النيابية (la démocratie représentative)

يقصد بالحكم النيابي ذلك النوع من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصا يمثلونه في الدولة ويسيرون دقة الحكم ويصوتون بإسمه ولحسابه والقول بهذا أن الشعب لا يتخذ القرارات المتعلقة بالوظيفة الأساسية في الدولة المتمثلة في التشريع وإنما يكتفي بانتخاب ممثلين عنه يشرعون بإسمه.

وإن كان النظام النيابي قد ظهر كحل لمسألة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة والحفاظ على مبدأ الشعب، فإنه لم ينشأ على أساس فلسفي أو نتيجة أفكار نظرية معينة وإنما ترجع نشأته إلى ظروف وتطورات تاريخية كانت بإنجلترا مهدها الأول حيث بدت صورته الأولى في مجالس استشارية تقدم الاستشارة للمالك وإن لم تكن لها أي اختصاصات محددة بسبب تمتع الملك بالسلطة المطلقة وبمرور الزمن وتعاقد أوجه الحياة استلزم على الملك اللجوء باستمرار لمثل هذه المجالس إلا أن استقرت وأصبحت تمارس اختصاصات معينة ثم انتقلت السلطة إليها.[1]

[1] سعيد بو الشعير،مرجع سابق الذكر، ص 309

الفرع الثالث:الديمقراطية الشبه المباشرة

إن الديمقراطية الشبه المباشرة سميت كذلك لجمعها بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة ففي ظل هذا النظام نجد هيئات تنفيذية منتخبة من قبل الشعب تمارس السلطة باسمه ولحسابه كما هو الحال في النظام النيابي، لكنه إلى جانب ذلك يعتمد مشاركة الشعب في ممارسة السلطة بطرق مختلفة مثال:

أ: الاعتراض الشعبي على القانون:يقصد باعتراض الشعبي على القانون حق مجموعة محددة من المواطنين الاعتراض خلال مدة معينة على القوانين التي وافق عليها ممثلو الشعب واكتسبت الصفة القانونية وبقي أمر صيانتها معلق على عدم اعتراض عليها خلال المدة المعينة في الدستور بمرور تلك المدة تصبح نافذة المفعول.[1]

ب:الاقتراح الشعبي للقوانين أو المبادرة الشعبية للقوانين:

هو طريقة دستورية تسمح لعدد معين من الناخبين اقتراح قانون وتقديمه إلى البرلمان لمناقشته والبث فيه غير أن شكل الاقتراح قد يكون معقدا باشتراط تقديمه مبوبا ومصاغا في مواد أولية و يكون عاما بالاقتصار على تباين موضوعه أو الفكرة التي يدور حولها ويترك الأمر للبرلمان لصياغته ووضعه في شكل مواد ثم مناقشته واتخاذ موفق من جهته إما الرفض أو الموافقة.

إذا كان النظام شبه المباشر يمتاز في كونه يمكن الشعب من مشاركة هيئاته المنتخبة في ممارسة السلطة ويقلل من تأثير الأحزاب في توجيه الرأي العام واستحواذ المجالس المنتخبة على السلطة طيلة مدة انتخابها ، وأنه كذلك يحقق الانسجام والتطابق بين رؤى المجالس المنتخبة والشعب حول القوانين حيث لا يترك الأمر للبرلمان الذي قد لا يعبر على انشغالاته.

[1] سعيد بو الشعير ، مرجع سابق الذكر، ص310

المبحث الثالث :علاقة التنمية ببعض مؤشرات الديمقراطية

هناك عدة عوامل و متغيرات سياسية تنضوي تحت مفهوم الديمقراطية ساهمت في نجاح أو فشل تجربة التنمية السياسية في الجزائر من أبرزها:

المطلب الأول: المشاركة السياسية و التنمية السياسية:

لقد تعرض لوسيان باي إلى خمس أزمات سماها بالأزمات التنموية التي تصيب النظام السياسي و هي: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، و المشاركة السياسية، و أزمة التغلغل، و أزمة التوزيع.

و تحدث هذه الأزمات أثناء عملية التحديث أو التنمية، و تؤثر على مسارها، و في هذه المداخلة يتم التعرض لعلاقة المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر الديمقراطية بالتنمية السياسية قي الجزائر .

يربط لوسيان باي التنمية السياسية بعملية تحقيق الديمقراطية، واعتبارها مرادفا لعملية إقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية، التي يرمي النظام السياسي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع واشمل ومشاركة شعبية في الشأن السياسي .

شهدت الجزائر تجربة التعددية الحزبية منذ 1989، و تم إعداد أول انتخابات تعددية عام 1990،و فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، و بعد إقصائها من المشاركة في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية لعام 1991 بدأت تظهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، حيث واصلت هذه الجبهة الإضرابات و المسيرات، و بتدخل النظام السياسي و محاولته قمع هذا التيار دخلت الجزائر في دوامة من العنف و للاستقرار، ليستقيل بعد ذلك الرئيس الشاذلي بن جديد، و يتدخل الجيش في توجيه مسارا لتنمية السياسية في الجزائر.وبذلك ظلت المشاركة السياسية في الجزائر مفتوحة على الطبقة الحاكمة والمنتمين للحزب الواحد أو لتلك المؤسسات والواجهات التي يديرها الحزب فقط، وقد تساءل هنتجتون عن ماهية النتائج التي يمكن أن يحملها التدخل العسكري للتحديث والتنمية السياسية[1]

[1] صموئيل هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ،ت: سمية فلو عبود ،بيروت ،دار الساقي ، 1993،ص191

كما أن المطالب التي يتقدم بها المشاركون السياسيون من قوى المجتمع المدني غير معترف بشرعيتها من قبل النخب الحاكمة.[1]

كما تمت التضحية بمنجزات التحديث السياسي تحت ذرائع مختلفة مرة باسم المحافظة على وحدة الدولة و المجتمع، و مرة أخرى تحت ذريعة الحـ لول دون تفتت السلطة والحفاظ على الأمن ، و بدعوى النضال الجمعي.[2]

إن تمركز السلطة في يد طبقة حاكمة مستبدة أوتوقراطية، جعل مختلف قوى المجتمع المدني تحرم من المشاركة في الوصول إلى السلطة،سواء عن طريق إقصائها أو حلها، مما أدى إلى احتكار عملية التنمية السياسية من قبل الطبقة الحاكمة دون مشاركة المجتمع فيها،فالتنمية في الجزائر ما هي إلا تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة والحزب الواحد خالية من الإرادة الشعبية ، فكانت بذلك عملية التنمية لا تعبر عن تنمية مشتركة بين الدولة و المجتمع، و إنما مجرد تنمية من طرف واحد هو الطبقة الحاكمة (تنمية أحادية)،في حين من شروط التنمية الحضارية ان تقودها إرادة شعبية معنية مباشرة بانجاز التقدم [3] فزيادة المشاركة السياسية يؤدي بالضرورة إلى تنمية سياسية ناجحة لأنها تعطي الفرصة لكامل أفراد المجتمع بالمشاركة في النشاطات السياسية و الممارسات الحكومية.

فانهيار التنمية السياسية في الجزائر يرجع إلى التفتت والتشرذم السياسي وانعدام المشاركة السياسية، حيث تم غلق المجال أمام الشعب الراغب في التحول السياسي الجذري الآيل إلى خدمة الجماهير ،وكذلك البنى الاجتماعية والسياسية المسيطرة التي تسمح للنخب باحتكار السلطة والثراء والامتيازات والتواطؤ بين الأقوياء بمصالحهم الفئوية.[4]

[1] رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط: 01،ليبيا، الجامعة المفتوحة، 2002، ص 140

[2] رعد عبد الجليل، مرجع سابق الذكر، ص 347

[3] محمد العربي ولد خليفة ،**التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1991،ص26.

[4] اسامة عبد الرحمان ،**تنمية التخلف وادارة التنمية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2003،ص36.

فعملية إعاقة قدرة المجتمع و مؤسساته على النمو المستمر يؤدي إلى انهيار النظام أو ما يسمى بـ " الجمود المؤسسي" أو انهيار التحديث و يطلق عليه هنتجتون " التفسخ السياسي" " Political Decay وعموما تعتبر المشاركة السياسية أو المجتمعية الفعالة محورا أساسيا لإحداث التنمية السياسية، حيث أن لقوى المجتمع المدني دورا هاما في ممارسة رقابة مسؤولة على الحكومة ،و قوة ضغط على القرار السياسي لتصحيح مسار التنمية السياسية في كل ما يتعلق بها من: برامج، ومنطلقات واليات تنفيذ، ،وأهداف، وليس أن تنفرد السلطة السياسية بالقرار السياسي وتغيب المساءلة والمشاركة المجتمعية، ولقد جرى تركيز في تقريري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عامي 1992-1993على مبدأ المشاركة واعتبار الحرية السياسية عنصرا أساسيا في التنمية السياسية .[1]

و من هنا يلاحظ، أن المشاركة السياسية هي وجه أو مظهر من مظاهر الديمقراطية، لكنها ساهمت في إعاقة التنمية السياسية في الجزائر.

لذا كلما زادت المشاركة السياسية، و تم فتح المجال أمام مختلف قوى المجتمع المدني للمشاركة في الوصول إلى السلطة، و بالتالي المشاركة في العملية التنموية، كلما زادت التنمية السياسية، و اتسع نطاقها.

و منه، كلما زادت المشاركة السياسية، زادت التنمية السياسية و العكس صحيح.

المطلب الثاني : العنف السياسي و التنمية السياسية:

تواجه الدولة أثناء عملية التنمية مشكلة المدى الذي يمكن أنه تصله قدرتها على التكيف مع مطالب المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية و تصويتية و إجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق و الحريات، كما تطرأ تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تستدعي حلول لها، لذا لا بد لهذه النظم أن تستوعبها و أن تتجاوب معها بمعيار عملية صنع السياسة، بل لا بد من الاستجابة الناجحة للمطالب كأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي و السياسي، و هذا ما يعرف ب "النمو السياسي" طويل الأمد أو المستمر "Sustained Political Growth" كاختبار حاسم للمدى الذي يمكن للتنمية السياسية أن تصله في تحقيق أغراضها، و هكذا يلاحظ حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب، و

[1] أسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق الذكر ،ص324.

يدل على ذلك وقائع و أحداث العنف السياسي، فمحاولات الأنساق القائمة الدفاع عن مكتسباتها السلطوية و الإبقاء على الوضع الراهن بمصالح و تطلعات قوى الجماعات الاجتماعية، مما أدى إلى اللجوء إلى أسلوب القمع، و تأزم الأوضاع مما أدى إلى إعاقة مسار التنمية السياسية .

عموما، عرفت الجزائر تنمية قصيرة المدى، ظهر فيها عجزا لبنى القائمة في التعامل مع المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية بشكل إيجابي، و عدم القدرة على الاستمرار، و غياب الشرعية، و ما عرفته الجزائر من اشتداد في الصراع ما بين النظام السياسي و التيار السياسي الديني، و في إطار عمليات العنف السياسي يمارس النظام تأثيره المخرب على مجمل العمليات التحديثية.

ومن هنا يلاحظ مدى تأثير العنف السياسي على التنمية السياسية في الجزائر كمايلي:

- حيث أهدر الكثير من الإمكانيات و الموارد المتاحة؛ و التي هي محدودة أصلا.
- إهمال التنمية السياسية و الانغماس في مسألة تمثل الأولوية الأولى لدى القيادة و هي مسألة الأمن، بحيث يستباح كل شيء باسم الأمن، و مثل هذه القضية (التنمية السياسية) ينبغي أن ينظر إلى جذورها من خلال إدراك واع بأن التنمية الفعلية لابد من أن يكون من بين مرددوها تحسين الوضع السياسي والأمني من خلال توسيع قاعدة المشاركة المجتمعي[1].
- الآثار السلبية المنجرة عن عمليات العنف السياسي من تدمير و تخريب لمختلف مؤسسات الدولة و هياكلها التربوية على التنمية السياسية.
- تأزم الأوضاع في الجزائر، جعلت النظام السياسي غارقاً في الصراع السياسي، و عاجزاً عن التعامل مع مختلف المشاكل الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية، بدل الانشغال بتجسيد التنمية السياسية[2] .
- أثناء تعامل السياسي مع مختلف قوى العنف السياسي المتطرفة أعتمد على أسلوب: تجميد الصحف و كبت حرية الإعلام، و إقصاء العديد من التيارات السياسية من المشاركة في العملية السياسية، و كلها مبادئ أو ممارسات تنافى مع مؤشرات التنمية السياسية التي تبرز من خلال: كثافة المشاركة السياسية ووجود

[1] اسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق الذكر ،ص70.

[2] عبد اللطيف الهر ماسي،**الدولة والتنمية في المغرب العربي**،، تونس، سراس للنشر، 1993،ص237.

الحرية السياسية و الإعلامية المجتمعية، و هكذا ، يلاحظ مدى تأثير العنف السياسي على مسار التنمية السياسية في الجزائر.

المطلب الثالث: الشرعية السياسية و التنمية السياسية:

عرفت الشرعية بكونها صفة تنسب للنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له أتم التعبير من خلال تطابق النظام مع ما تجذ ر في المجتمع من تقاليد عن النظام الصالح، و هي مرتبطة بالرضا على أهداف و سياسات الحكومة أو القابضين عن ناصية الحكم فيها أو هياكل النظام و مؤسساته أو كلها مجتمعة.

لقد ارتكز النظام السياسي الجزائري على شرعية ثورية تاريخية غير مبررة ، و أثناء عملية استبدالها بالشرعية الديمقراطية ظهر ما يعرف بالعنف السياسي بين النظام السياسي و قوى المعارضة، و تم استبعاد الخيارات السلمية، و أثناء عملية الانغماس في اختبار القوة بين الأطراف تطلب ذلك حاجة متزايدة إلى تدخل العسكر، و الاعتماد عليه بشكل مقصور من أجل المحافظة على النظام القائم و استمراره في أداء وظائفه و لكن تحت ضلال حرب العسكر ، و بذلك ساهم العسكر في عملية التنمية السياسية نتيجة للفراغ الذي ساد السلطة السياسية آنذاك.

فغياب الشرعية السياسية في النظام السياسي، الجزائري منذ الاستقلال، و الصراع بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة ، و محاولة النظام السياسي إثبات شرعيته السياسية الثورية أثناء فترة التحول الديمقراطي ، أدى إلى العنف السياسي الذي أعاق مسار التنمية السياسية فيها.

و منه تم هدر جهود التنمية السياسية بسبب غياب الشرعية السياسية الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري.

و انطلاقا، من قيام النظام السياسي الجزائري على شرعية ثورية غير ديمقراطية، برز دور الجيش بشكل كبير في عملية التنمية السياسية وذلك من خلال تحديد توجهات و سياسات النظام السياسي الجزائري خاصة بعدما عرفته الساحة الجزائرية من أحداث سياسية من أبرزها : حرمان قوى المجتمع المدني من الوصول إلى السلطة، و تأزم الأوضاع و اندلاع أحداث العنف السياسي، و تدخل الجيش في توجيه مسار السلطة السياسية في الجزائر[1]،و كذا التعبئة الاجتماعية و السياسية.

و هكذا كلما غابت الشرعية السياسية، قلت التنمية السياسية.

[1] حيدر إبراهيم علي ، **التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية**، ط: 02 مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص .259

المطلب الرابع :الثقافة السياسية و التنمية السياسية:

تشير الثقافة السياسية إلى مجموعة القيم و الأفكار و المعتقدات و الاتجاهات و السلوكيات السائدة بين أفراد المجتمع اتجاه السلطة و الحكم[1] .

أدت الثقافة السياسية في الجزائر إلى إعاقة عملية التنمية السياسية، و برز ذلك لدى مختلف قوى المجتمع المدني كقوى غير حكومية، بالإضافة إلى قوى رسمية تبرز من خلال السلطة السياسية.

امتازت السلطة الحاكمة بثقافة التعصب و الاحتكار و القمع و الكبت لمختلف القوى الراغبة في المشاركة السياسية في الوصول إلى السلطة، كما امتازت مختلف قوى المجتمع المدني بغياب: ثقافة التسامح السياسي و الفكري، القبول بالتعددية السياسية ، احترام رأي الأغلبية، المساواة ، المشاركة السياسية و الشفافية، و مدى احترام حقوق الإنسان.

لذا عرفت الثقافة السياسية سواء على مستوى السلطة السياسية ، أو على مستوى المجتمع بتأثيراتها على عملية التنمية السياسية ، حيث أن هذه الثقافة ساعدت على زيادة التطاحن السياسي و التنافس أو الصراع حول السلطة بين كل من السلطة الحاكمة و مختلف قوى المجتمع المدني، مما أدى إلى أزمة العنف السياسي،و الزيادة من كبت الحريات السياسية و الإعلامية، وبذلك ساهمت هذه الثقافة في عرقلة مسيرة التنمية السياسية.

[1] حسنين إبراهيم توفيق .**التطور الديمقراطي في الوطن العربي السيا سة الدولية** ، العدد: 142 الأهرام ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ، أكتوبر2000،ص13.

الخلاصة واستنتاجات

ومما سبق نستنتج أن كلا من التنمية والديمقراطية من خلال التعريفات موضوعان يكمل بعضها الأخر فكلاهما يسعيا إلي تحقيق الرفاهية والحرية الأفراد والمجتمعات وهذا من أجل تحقيق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي لدى المواطن، و زيادة قدرته الشرائية و الانتقال به إلى مستوى اقتصادي يوفر له الحياة الكريمة، و إن كان ذلك هدفاً مشروعاً، زيادة على تلبية تغطية الاحتياجات الأولية .

إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتحة، وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.وإن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية وتحقيق ذاته الإنسانية ويتم بذلك تحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العملية السياسية. ولعل الدول النامية في تطالعاتها إلى التنمية تتلمس من بعض مظاهر التقدم في الدولة المتقدمة منهاجا في التنمية وقد يكون ذالك المنهاج سطحيا، يتجه إلى التقليد الشكلي الذي يعتمد على قشور التنمية دون لبابها .

الفصل الثاني:

إشكالية التنمية والديمقراطية في ظل النظام السياسي الجزائري

تمهيد

يطرح هذا السؤال نفسه بعد مناقشة إشكالية المفاهيم: هل يمكن الحديث عن حق الإنسان في التنمية باعتباره حقاً جماعياً للشعوب دون ربطه بالفرد الكائن البشري؟ ومصدر هذا السؤال يمتد إلى الصراع الإيديولوجي في فترة الحرب الباردة والنظرة المنحازة لكلتا المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية, ومثل هذا الجدل بل والصراع كان قائماً على المستوى الدولي سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، وازداد عمقاً وشمولاً في ظل " العولمة " وارتفاع وتيرة المصالح في ظل لاعب أساس متحكم في اللعبة الدولية، وممارسة حقه في التجارة باعتباره الأقوى وتأثيره على المؤسسات المالية الكبرى، التي حوّلها إلى حصون منيعة له وبرز ذلك مع تراكم مشاكل الهجرة وانتشار المخدرات واستشراء الإرهاب وتفاقم مشكلة اللاجئين والتوظيف السياسي من وراء ذلك، حين كان الغرب يغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان من بعض أصدقائه، بحجة مكافحة التطرف والتعصب والإرهاب والأصولية، وتحجب المساعدات عن دول حاولت أن تتلمس طريقها في التنمية بما ينسجم مع خصائصها وتطورها ورفضها الخضوع أو التبعية، ففي عام 1977 دخل "الحق في التنمية" في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الإنسان. والحقيقة أن مواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفعالة في أمور حياته, وهناك حاجة إلى مزج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي, ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، **Amartya Sen**حيث أصدر الاقتصادي الهندي أمارتيا صن مؤلفا حديثا عن "**التنمية حرية**" وهو عنوان يكشف عما يحتويه, فالحريات والإصلاح السياسي عمل مكمل وداعم للإصلاح الاقتصادي، وللتنمية بشكل عام وليس معرقلا لها, واقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية والحرية السياسية. إن علاقة التنمية بالحكم الصالح أو الرشيد يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي

وطنية؛ تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

عالمية؛ أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة, وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

زمنية؛ أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

ووفقاً لهذه الزوايا يمكن قراءة الأبعاد الأساسية للحكم الصالح من خلال:

البعد السياسي؛ ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

البعد الاقتصادي والاجتماعي؛ بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية, وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته.

البعد التقني والإداري؛ أي كفاءة الجهاز وفاعليته، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصوّر مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، هكذا إذا يحتاج الأمر إلى درجة من التكامل[1]

.ووفقا لهذه المعطيات،كيف تجسدت هذه الأبعاد في ظل النظام السياسي الجزائري ؟

[1]محمد بوبوش, محمد بوبوش, الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات, المجلة الدولية, العدد2007/3 الصادرة عن كلية الحقوق مراكش ,ص3.

المبحث الأول: المتطلبات الوطنية في ظل التغيرات الدولية ودور السياسات العامة في الجزائر في تحقيق رغبات المجتمع:

تمهيد

نعلم أن السلطة هي في علاقة دائمة ومستمرة مع البيئة وهي فلسفة انفتاح أو تفتح النظام السياسي، والحياة الاجتماعية في حالة تغير دائمة وترمي دائما بطلباتها نحو السلطة القائمة، والقاعدة العامة تقول بأن النظام ما هو إلا في خدمة الصالح العام

ووفقا للمنظور النظمي فإن هاته المطالب المختلفة يستقبلها النظام السياسي ثم يقوم بتحليلها وتوضيحها مع الأخذ بعين الاعتبار كل معطيات واستراتيجيات التأثير والتأثر بين صانعي القرار من جهة ومنفذيه من جهة ثانية، وكل الأساليب الممكنة بتشريح القرارات وتحليلها للوصول إلى أفضل البدائل التي تتماشى مع مقتضيات النظام السياسي من جهة ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الأول : استراتيجيات الدولة الجزائرية لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية

في هذا المجال سعت تقارير التنمية البشرية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي محاربة الفقر وزيادة التطور الاجتماعي باعتباره محورا لغايات السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهمية الصراع بين المخططات الاقتصادية وتطبيقها الفعلي، وأخيرا تطوير المخططات الاجتماعية وضرورة تحليل الجوانب الاجتماعية التي تسمح بمتابعة السياسات التنموية.

وتمس هذه الاستراتيجيات الجوانب التالية:

1 **السكان:** وتتضمن الإستراتيجية ضرورة الربط بين حركية السكان وحركية التنمية عن طريق:

أ- منح البلديات إمكانيات بشرية ومادية حقيقية عن طريق هياكل ناجحة للنشاط الاجتماعي من أجل تكفل فعال.

ب- تعزيز مراكز الدراسات الوطنية للتكفل بالدراسات حول السكان.

2- **الصحة:** ما لبثت الهيئات العامة في الجزائر أن انتبهت إلى ضرورة وضع سياسة صحية نظرا لارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وبذلك فإن استراتيجيات الدولة الجزائرية في الصحة تقوم على ما يلي:

- على مستوى الوقاية: وضعت الحكومة محط التنفيذ برامج وقائية تمس كافة أنحاء القطر الجزائري.

- على مستوى البنية التحتية للمستشفيات: يتعلق الأمر بالتكفل وصيانة البنيات التحتية الموجودة وتزويد المستشفيات بالمعدات الصحية المطلوبة والضرورية.

- على مستوى الأدوية: التحضير لسياسة دوائية تقوم على تخفيض الأسعار وتعويض المواطنين ذوي الدخل المحدود والمحرومين بشكل خاص.وقد سجل هذا القطاع ارتفاع منتظم للعدد الإجمالي لممارسي الصحة خلال العشرية المنصرمة، حيث كان عددهم حوالي 32000 سنة 1990 ثم تجاوز 47000 سنة 2001 حيث تبلغ نسبة الأطباء المتخصصين 43% .[1]

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخاص حول التنمية البشرية سنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية: إنجازات وآفاق**، لجنة التنمية البشرية، ديسمبر 2004، ص57.

3. التعليم: تتمثل إستراتيجية الدولة في التركيز على:

أ. تقليص التسرب المدرسي.

ب- قلب الاتجاه الحالي عن طريق رد الاعتبار للتعليم التقني والمهني الذي يعتبر القطاع المحتقر في المنظومة التربوية و ملجأ للإخفاق المدرسي.

ج- فتح مؤسسات تعليمية وتكوينية تابعة للقطاع الخاص متصلة بسلطات القوة العمومية للدولة ولا سيما في مجال مراقبة البرامج.

د- التحكم في إعداد الطلبة وتحقيق توازن الأطوار الطويلة والقصيرة أثناء الدراسة وتحسين مردوديتها.

هـ- تجديد النخبة الجامعية لأن الجامعة مهددة بنقص في عدد نخبتها.

تقليص ذلك الدعم، كما عملت على رفع قيمة المعونات العائلية المقدمة في إطار نظام التأمين الاجتماعي، وتتمثل التدابير المتعلقة بالدخل فيما يلي:

- مواصلة دعم أجهزة المساعدات الاجتماعية و مكافحة الفقر.[1]

5- التشغيل والبطالة: يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية كم جاء في البرنامج الحكومي لسنة 2004، وينص الالتزام الحكومي على إنشاء مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2004-2009، ومنذ إنشاء مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 ساهم هذا المخطط في إنشاء 500 دائمة% 728 منصب شغل منها 62

ومن المسائل التي تطرح حول الشغل:

- إنشاء مناصب شغل جديدة .

- الحفاظ على الشغل الموجود.

- توزيع مناصب الشغل بين المناطق الجغرافية وبين مختلف الفئات الاجتماعية.

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،:مرجع سابق الذكر،،ص37

في الميدان الاقتصادي: تسعى السياسات العامة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بتبني سياسة تنموية فعالة في المجال الاقتصادي تهدف بالدرجة الأولى إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي الذي يبنى بالدرجة الأولى توزيع الدخل القومي بصفة عادلة على جميع شرائح المجتمع وليس كما يراه صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني : صندوق النقد الدولي كآلية من آليات العولمة وتأثيره على السياسات التنموية في الجزائر:

لم يعد بمقدور الجزائر أن تحقق نموذجا ناجحا يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، فأصبح عليها اليوم من الضروري أن تطبق سياسات جديدة وإدخال مفاهيم حديثة تعمل على فرض تطبيق إصلاحات عميقة في كل المجالات تتماشى والرهانات المفروضة على ضوء هذا المفهوم (العولمة المعاصرة)، ذلك لما تعنيه من الخضوع لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم كامل المجالات.

فالجزائر من البلدان النامية التي باشرت جملة من الإصلاحات والتي دخلت في إطار إعادة بناء وتشكيل الاقتصاد ضمن مسار تنموي يرتكز على جملة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، التي أصبحت ملازمة لأية سياسة

تنموية كانت حيث يطمح هذا التوجه الجديد إلى تحسين سير الجهاز الإنتاجي واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات، وإدخال عوامل الفعالية والمردودية في كل سياسة تنموية، ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، من خلال تبني نموذج تنموي جديد وهو النظام اللبرالي وبات هذا الأمر حتميا عليها[1]

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،:مرجع سابق الذكر،،ص38

الفرع الأول :علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963 وكان لجوءها إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة لتفاقم المديونية الخارجية، وما ترتب عليها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، زيادة البطالة وزيادة الديون الخارجية) أما الوصفة التي قدمت للجزائر والتي تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في مايو 1995 وكانت هناك جملة من الإجراءات التي وضعت للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي وهي:

- إصلاح المنظومة المالية: والتي تضمنت أهم نقاطها ما يلي:
  - تخفيض قيمة العملة الوطنية
  - إلغاء إعانات الاستهلاك
  - فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 وهو ما ساهم في تقليص عجز الخزينة العمومية.
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية: (صاحب هذا الإجراء برنامج التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى ترقية القطاع الخاص من جهة وإدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية، إذ أن تشجيع الاستثمار الخاص إجراء تبنته الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية
- والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص، بالإضافة إلى مساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية.[1]

وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن الهدف من توقيع صندوق النقد الدولي لهذه الاتفاقيات هدفه الأساسي هو احتواء التضخم الذي يعتبر العدو الرئيسي للماليين.[2]

1 مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج وآثار**، الجزائر: جامعة بن خلدون تيارت، ص ص 4،5.

2 عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية** الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ص 28

الفرع الثاني :انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على التنمية الاقتصادية بالجزائر:

شهدت الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي لإخراج الجزائر من نظام اقتصادي اشتراكي تباطؤا خلال ولاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رغم حصول البلد على وسائل مالية كبيرة بفضل الموارد النفطية. فمنذ فوز بوتفليقة فانتخابات عام 1999، تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز من تخزين احتياطي 140 مليار دولار في مقابل 6 مليار دولار من الديون، مما أضفى على وضعها يسرا ماليا لم يسبق أن تمتعت به منذ استقلالها عام 1962. إلا أن هذه الموارد لم تنعكس إيجابا على مستوى معيشة الجزائريين الذين ما زالوا يعانون من البطالة وندرة المساكن في حين لا يزال البلد يعاني من التبعية على المستوى الغذائي حسبما أفاد صندوق النقد الدولي.

وأكد صندوق النقد مطلع العام الجاري «إن النهوض بمستوى معيشة الجزائريين ما زال بطيئا»[1].

وتطال البطالة لدى القوى العاملة على الرغم من تراجعها من 30% قبل سنتين إلى 25%، حوالي 2.3 مليون شخص معظمهم من الشباب دون الثلاثين، حسبما تفيد الأرقام الرسمية.

ويقوم هذا النمو أساسا على قطاع المحروقات الذي يدر على البلاد 96% من العملة الصعبة على الرغم من الانطلاق في خطة للنهوض الاقتصادي لثلاث سنوات خصص لها نحو 525 مليار دينار (7 مليارات دولار) كما أكد المتخصصون في العلوم الاقتصادية، مضيفين إن هذه الخطة التي كانت تهدف إلى تفادي الانعكاسات الاجتماعية لتسريح مئات الآلاف من عمال قطاع صناعات الدولة تراجعت بسبب انعدام الاستثمارات الصناعية الكبيرة وعدم انسجام القطاع المصرفي مع اقتصاد السوق. كما أشاروا إلى النظام البيروقراطي المتغلغل الذي غالبا ما ندد به الرئيس بوتفليقة والذي يدفع المستثمرين الأجانب إلى العدول عن الإقبال على الجزائر.

إلا أن صندوق النقد الدولي اعتبر في نهاية جانفي 2008 إن الجزائر تسير «على الطريق الصحيح»[2] إلا أنه يتعين عليها أن تواصل وتسرع في عملية الخوصصة والإصلاح الهيكلي.

---

1 وكالة الأنباء السعودية www.alzoa.com http:// 19 /2008/11، 08:07

2 عبد المجيد بوزيد ،مرجع سابق الذكر ،ص29

وما يلاحظ ازدواجية في التصريح لصندوق النقد الدولي فهو من جهة صرح بأن المستوى المعيشي للجزائريين تدهور ومن جهة ثانية صرح بأن الجزائر تسير في الطريق الصحيح.

المبحث الثاني :التنمية السياسية بالجزائر : بين المضامين النظرية للمفهوم و متطلبات التطبيق

تمهيد:

لقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية ، و بخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة و المجتمع ، و عمليات البناء المجتمعي و رسم السياسات التنموية، و نظرا للصعوبات الكثيرة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفاهيم و الأطر الفكرية التي تناولته و المداخل النظرية المفسرة له ، إلا أنه اكتسب أهميته العلمية و العملية ليرتبط بغايات و أهداف سياسية متنوعة تعكس عند حدوثها دينامكية المجتمع في اتجاهه نحو تحقيق و تجسيد مبدأ " التحول " أو " التغير " الذي يسمح بتكوين إطار نظامي للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلات الاجتماعية و السياسية ، و التي تتضمن أداء الوظائف السياسية و فقا للمعايير و المستويات و الصيغ المعاصرة ؛ و بتفصيل أكثر باعتبارها – أي التنمية السياسية – من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي بمقتضاها يحدث تغيير في القيم و الاتجاهات السياسية و النظم و البني و تدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي ، و زيادة كفاءة النظام و فاعليته حتى يمكنه ذلك من مباشرة وظائفه و أدواره بدرجة عالية من الكفاءة ، و إنجاز و تنفيذ السياسات العامة و التأثير في جوانب و مجالات الحياة الاجتماعية و السياسية .

المطلب الأول: المحددات النظرية لمفهوم التنمية السياسية

تلتقي نظريات التنمية السياسية المعاصرة –رغم تعددها– عند مجموعة معينة من الغايات مثلما انطلقت من مجموعة من المسلمات . و في سياق تناولنا لهذه الغايات سوف نحاول حصرها في مستويين أساسيين يمثلان محور الحركة الاجتماعية و وجهتها ، و تصب فيهما أو تبرز من خلالهما الأبعاد المجتمعية الأخرى.

على المستوى السياسي:

بالنظر إلي الغايات التي تسعى إلى تحقيقها نظريات التنمية السياسية رغم الاختلاف الظاهري بينها في الصياغة اللفظية و الوسائل، نجد أنها تلتقي عند نقطة واحدة أو هدف محوري واحد يمثل جوهر الغاية لكل منها . ذلك أن تحقيق الحرية بمفهومها الأشمل و تضاؤل دور الدولة و سلطتها في مواجهة المجتمع ، و زيادة مشاركة المواطن في السلطة السياسية ، و تحقيق المساواة ، و الوصول إلى صيغة سياسية تحقق التوازن بين فئات المجتمع ، يمثل الغاية الأساسية لكل منها . فيما تعبر عنه هذه النظريات هو تحقيق أقصى قدر ممكن من حرية المواطن تجاه الدولة ، بحيث تحقق الدولة أكبر قدر من الديمقراطية و المشاركة السياسية ، و تهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية ، و تغيير القيم و المعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة ، و المساهمة في تحقيق الاندماج الوطني National Integration و الوحدة الوطنية National Unity و نبذ قيم القبلية و العشائرية و العصبية إلى تحقيق معايير المساواة و المواطنة و إعطاء اعتبار أكثر للإنجاز و الكفاءة و العمل . و تعمل التنمية السياسية على تعبئة الجماهير و تفاعلها مع النظام القائم ، أي زيادة المشاركة الشعبية ، و قيام المؤسسات التي تلائم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية . و إذا كان التغير الاجتماعي يقتضي إزالة و تفتيت البنية الاجتماعية التقليدية تمهيدا للدخول في العملية التنموية التحديثية.[1]

[1] نصر محمد عارف ، ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993 ، ص 263

مع مراعاة التخلص من التبعية سواء فيما يتعلق بالسلطة السياسية أو الطبيعية السلطوية للنظم السياسية فمن المهم أن تعمق التنمية السياسية هوية المواطنين بحيث يتعمق الولاء للدولة ، و أن تحقق الاستقرار السياسي ، و من الأهمية أن تستمد السلطات القائمة شرعيتها من إرضاء المواطنين ، و أن تكون هذه السلطات متفاعلة معهم و أداة خدمة في المقام الأول تحقيقا للاندماج و التكامل . و من الأهمية كذلك أن يعكس القانون الاحتياجات الوطنية و أن يتمشى معها و أن يتطور بتطورها .

و تكتسب التنمية السياسية مفهومها و مضمونها الحقيقي في مجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للواجبات و الحقوق و لكل من السلطة و الشعب كما تبدو أهمية تطوير شكل الحكم فيما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة من غايات التنمية السياسية أيضا [1].

على المستوى الاقتصادي :

تعتبر جميع نظريات التنمية السياسية هذا البعد محور العملية الإنمائية و جوهرها ، بل و مؤشرها الذي من خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع ما أو تأخره . و بالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية نجد أنها تنصب على توفير الإشباع الكامل لكل حاجات الإنسان.

[1] نصر محمد عارف ، ،مرجع سابق الذكر، ص 265 .

المطلب الثاني : واقع التنمية السياسية بالجزائر

إن دراسة التنمية السياسية في الجزائر يضعنا أمام ضرورة التأكيد على وجود مجموعة من الخصائص المميزة لها ،والتي وجدت نفسها بعد الاستقلال في مواجهة مشكلات عديدة للتنمية السياسية ، منها :

أولا طبيعة البناء السياسي و المجتمعي

حيث سنبدأ بطرح هذا التساؤل : كيف تؤثر البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسي بالجزائر ؟

ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى (بناءات) تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أية أساليب جديدة ، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة و يستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة و الانتماءات الخاصة ، بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة فضلا عن أن مظاهر التحضر و التعليم و التصنيع و اتساع وسائل الاتصال الجماهيري و غيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى ألا استقرار و ألا تجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار و التجانس.

و إذا نظرنا إلى واقع طبيعة هذه البنى في الجزائر سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما ، كما أنها بالطبع ليست حديثة تماما ، و إنما هي تنتمي إلى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بأنه يمثل المجتمعات الانتقالية (**Transitional – Societies**) و هي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل[1] .**ثانيا مؤشر التجانس و التكامل السياسي و الاجتماعي** حيث نجد وجود تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي ، إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا و اقتصاديا و توفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية و الاقتصادية و الثقافية .

[1] هيثم سطايحي ، **التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني (1997) ، ص 10.

و هذا يرتبط بدوره بالتجانس الثقافي و بمجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضا بمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية وإذ كانت هناك صعوبات عديدة مرتبطة بغياب الدولة ، فإنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا و خاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ، و مراقبة برنامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و لكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها أيضا .

ثالثا التعقيد المؤسساتي :

تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها ، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا ما دفع النظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسية الغربية . و كان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدة عن أي بيئة اجتماعية و ثقافية مكافئة ، مما أدى إلى تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الاجتماعية و الاقتصادية لتلك المجتمعات ، مما تسبب في فقدانها لمدلولها السياسي ، و عدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية و الاستقرار.ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة ، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه ، إذ دون مؤسسات سياسية قوية يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحه المشتركة و تحقيقها ،كما يفقد القدرة على خلق مصالح عامة لأبنائه. و هذا ما يجعل من التنمية السياسية أمرا في غاية الصعوبة لهذا جاء تأكيد هنتنجتون Huntington على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية[1]

التي تعمل على إرساء الاستقرار و النظام العام و بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة . وبناءا على تصوره هذا عرف هنتنجتون Huntington التنمية السياسية بوصفها " تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية و المشاركة السياسية ".

[1] هيثم سطايحي ،مرجع سابق الذكر،ص 280

ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة و التعبير المنضبط عن الحياة السياسية في إطارها.

تفترض التنمية السياسية بالنسبة **للجزائر** إذا ، إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة و تأسيس السلطة (Institutionnalisation Du pouvoir) أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية و حركة ذاتية تنظمها القواعد و القوانين و الضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمرون بها أو يمارسون مهامها. و مستوى تأسيس السلطة ليس واحدا ، كما أنه ليس أمرا ناجزا بل هو تحدد كما يرى هنتجتون Huntington " بقابلية التكيف و التعقيد و الاستقلالية و التماسك في منظماته و إجراءاته ، و كلما ازدادت قابلية التكيف في منظمة ما ازداد طابعها المؤسسي".

رابعا دور المجتمع المدني و كيف يساهم في الإنتاج و إعادة التوزيع للقيم و الأدوار :

فالتنمية السياسية غير ممكنة دون ثقافة مدنية تكون بمنزلة الخلفية التي يصدر عنها أي موقف سياسي . و يتسع الطابع المدني للثقافة كلما أصبح الأفراد أكثر عقلانية في رؤيتهم ، و أكثر قدرة على تصور مصالح المجتمع في عموميتها ، و أكثر تمتعا بحس المشاركة السياسية .[1]

فما يمكن ملاحظته في الجزائر إنها تتحدد فيها صفة الثقافة التقليدية ، التي تصطبغ فيها مواقف الأفراد غالبا بالمكونات الشعورية و القيمة بدرجة أكبر من المكونات الإدراكية و المعرفية .

أخيرا و عند النظر إلى الجزائر نجد أن جل العناصر السابقة المؤسسة لمفهوم التنمية السياسية لا تتلاءم مع الواقع ، و التي تعرف "بمشكلات التحديث السياسي / الإصلاح السياسي " ، مثل:التفرد و الاستبداد بالسلطة ، و عدم وجود قنوات للتغيير السياسي السلمي ، و تدخل الجيش في الحياة السياسية ، وغياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات و مؤسسات للمشاركة ، أو نظرا لعدم فاعليتها في حالة وجودها ، و غياب أو ضعف الرقابة السياسية ، و عدم استقلال القضاء ، و تصاعد أعمال العنف السياسي كأحداث الشغب ، و الاغتيالات و الانقلابات و الاعتقالات و المحاكمات لأسباب

[1] هيثم سطايحي ،مرجع سابق الذكر،ص 281

سياسية . وقبل كل هذا ضعف الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم حيث تنتشر ظاهرة العمل بقوانين الطوارئ و في عديد من الحالات نجد أن الحكام يتمتعون بسلطات أوسع من تلك التي تتيحها لهم القوانين و ثمة تفسيرات لغياب أو تدهور عمليات التنمية و الإصلاح في الجزائر منها : ضعف تبلور القوى الاقتصادية و الاجتماعية ، و ضعف الأسس الثقافية و القيمية للديمقراطية مثل العقلانية و الرشاد و الإيمان بدور الفرد ، وعدم قيام مجتمع مدني حقيقي[2] .

[2] رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، ط1 ،ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002،، ص 165

هذا الأخير الذي يعتبر عنصرا هما في تحديد مستوى التنمية السياسية لا يزال يوصف بعدم الفاعلية لعدة أسباب من أهمها وجود " التسلطية في الممارسة السياسية " ، حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع و الحيلولة دون تبلور قواه و مؤسساته ، و كذا بساطة بنيته التركيبية (النظام السياسي) بالإضافة إلى كل هذه العوامل هناك البعد الخارجي ، الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في الدول النامية و الجزائر بالتخصيص ، و هو ما يطلق عليه اسم (الاختراق الخارجي المنظم) ، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه مزيدا من التهميش في المستقبل في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد [1]

[1] رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق الذكر،ص166

خلاصة واستنتاجات:

كما لاحظنا تتضمن التنمية السياسية مجموعة من الشروط العامة المرتبطة بمستوى التطور الاجتماعي و الاقتصادي و بالنسيج الثقافي للشعب، كما تتضمن كفاءات متنامية للمنظومة السياسية تهيؤها لقيادة الشؤون العامة ، و تسوية الخلافات ، و تحقيق الانسجام الاجتماعي ، و تلبية المتطلبات الجماهيرية و المشكلة الحقيقية بالنسبة للجزائر تكمن في ضرورة توافر مجموعة من الشروط المتوازنة ، لتحقيق تنمية سياسية متكاملة. الأمر الذي يتطلب جهدا متميزا و قيادة استثنائية قادرة على سد الثغرات البنائية في مختلف المؤسسات و أجهزتها.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطية

لقد شهد حقل السياسة المقارنة تطورات عديدة خصوصا مع الثورة السلوكية، وتعد المقارنة أبرز جهود هذا الحقل لصياغة نظريات تفسيرية لمختلف الظواهر السياسية. وفي سياق هذا التطور ظهرت عدة مقاربات نظرية وتفسيرية محاولة تقديم تصور بديل للنظرة القانونية للظواهر السياسية التي كانت مهيمنة قبل هذه الفترة.

وقد زخرت الساحة السياسية في العقود الأربعة الأخيرة بزخم من التطورات السياسية التي شهدتها دول العالم الثالث في إطار ما سمي "الثورة الديمقراطية العالمية".بحيث أصبحت هذه الظاهرة تمثل الإهتمام الرئيسي المعاصر في دراسة النظم السياسية.

وبدوره فقد شهد حقل السياسة المقارنة تطورا موازيا من خلا ل إخضاع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الرئيسية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي،هذا الإهتمام تجلى من خلال تطوير جملة من المداخل النظرية لتقديم جملة من التفسيرات حول أنماط التحول وأسبابه.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم مختلف المداخل النظرية المقدمة لتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي،على اعتبار التنوع والتعقيد الذي يميز هذه الظاهرة.وكذا التعرف على مختلف محاولات التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي وأسباب عدم اتفاقهم على مفهوم موحد.

بناء على ما سبق ومحاولة منا لدراسة هذا الموضوع فإننا سنكتفي ببعض هذه المداخل نظرا لتعددها.

المطلب الأول: ماهية التحول الديمقراطي

الفرع الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الإهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع.هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع،إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الإهتمام بتأصيل هذا المفهوم

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل،فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه .وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي و نظام ديمقراطي ، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[1]

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية،لذا ارتأينا استعراض أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية ،هذا المفهوم الذي يتسم بالاتساع والشمول ،ويحتوي على العديد من الأنماط الفرعية التي تصل إلى ما يزيد عن خمس مائة نمط مثلما عددها ديفيد كولير David Colier وستيفن ليفتسكي Steven Levitsky

[1] أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004، ص 295.

"فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة." وما نلاحظه أن هذا التعريف يركز على عنصر المنافسة، وكيفية إيجاد الوسائل اللازمة لضمان سير هذه العملية.

بناء على ذلك فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الانتخابية ،والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات ،فمفهوم الديمقراطية يتضمن فكرة جوهرية وهي قدرة السياسات العامة على الاستجابة لمطالب الجماهير ،وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح .[1]

وبالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية إلا أن أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية في الوقت الراهن ،ترجع إلى التعريف الذي قدمه جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter في عمله المعروف"الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"والذي يعرفها بأنها"نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية.

ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الانتخابي كمؤشر للديمقراطية ،وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية أو اجتماعية،وذلك على عكس الأفكار التي سادت في الخمسينات والستينات.

وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو:"مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".[2]

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي ،والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

---

[1] إلهام نايت سعيدي،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي**،كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005،ص78.

[2] محمد نصر مهنا، **النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية**. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2005،ص442.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ،تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية،أي انتهاج الديمقراطية

كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية،فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.[1]

ويعرفه تشارلز أندريان بأنه:"التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ،البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم."[2]

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

من خلال ماسبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة،وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية.

الفرع الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية،الانتقال الديمقراطي ،الرسوخ الديمقراطي... العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي:

فقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي.

[1] إلهام نايت سعيدي،مرجع سابق.الذكر، ص79.

[2] حسينة شرون،وأخرون،**التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر**.11ديسمبر2005،ص123.

فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.[1]

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية،على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

الفرع الثالث: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ،حيث يعتقد ون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانعكاسات ،حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.[2]

الفرع الرابع: التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى،فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه.ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.[3]

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية.

---

[1] حسينة شرون،وأخرون ، مرجع سابق الذكر،ص134

[2] حسينة شرون،وأخرون ،مرجع سابق الذكر،ص135

[3] نشأت الهلالي،حلقة نقاشية:"إنعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول".المركز الدولي للدراسات المسقبلية والدولية.متحصل عليه : www.icfsthinktank.org.14:30 .02 أفريل2008

إلى أن بداية رسوخ Guenther وHigley وفي هذا الإطار رأى كل من

النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.[1]

[1] نشأت الهلالي، مرجع سابق الفذكر،ص143

المطلب الثاني:المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: المدخل التحديثي

بداية تجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل (التحديثي) يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي.ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

ونعني بالتحديث:استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.[1]

وبالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد أن آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه:**ثروة الأمم** ، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق.الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.فبالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة.[2]

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **ليبست** (S.M.Lipset) وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959في مقالة تحت عنوان:"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية:التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه:الرجل السياسي Political Man الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.[3]

وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

---

[1] محمد نصر مهنا،مرجع سابق الذكر، ص127.

[2] مصطفى بخوش،"دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي".محاضرات.ألقيت على طلبة السنة ثالثة (علوم سياسية:تخصص علاقات دولية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2007/2006).

[3] محمد زاهي بشيرالمغيربي،"الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات".متحصل عليه: http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2

29mai2008.9 :00.

-ديمقراطيات مستقرة

-ديمقراطيات غير مستقرة

-دكتاتوريات

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة.وقارن هذه البلدان منخلا مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية[1]

وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليبست الأصلية ،ومنها دراسة قام بها بولين وجاكمان(Bollen and Jakman) وتوصلا إلى نفس النتيجة من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية ،واكتشفا أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من غيره.[2]

الفرع الثاني: مدخل الثقافة السياسية:

بداية نشير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة.فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة.

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموند (ALMOND) أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956.ويعرف ألموند الثقافة السياسية بأنها:"مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي."[3]

ويعرف روي مكريديس:"الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى :"أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه."[4]

---

[1] مصطفى بخوش،مرجع سابق الذكر،ص 66

[2] محمد زاهي بشيرالمغيربي،مرجع سابقالذكر،ص 120

[3] محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية .ط2.بنغازي: جامعة قار يونس، 1998،ص219

[4] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. ط2. جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006.

من خلال التعاريف المقدمة مسبقا للثقافة السياسية،تتضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الديمقراطية. وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألموند وفيربا في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي:الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة.وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

-الإدراك(Cognition)

-المشاعر(Affect)

- التقييم(Evaluation)

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية[1]

وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي ، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية ، هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.[2]

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ،وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي ،والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ،ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.[3]

[1] محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية.مرجع سابق.ص226-227.

[2] أحمد منيسي وآخرون ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، 2004. ص9

[3] إلهام نايت سعيدي،مرجع سابق الذكر، ص83.

الفرع الثالث: المدخل المؤسسي

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية،وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ،ومتابعة المساءلة السياسية ،ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.[1]

ويعد صامويل هنتغتون (Samoel Huntington) أبرز رواد هذا المدخل،حيث قدم دراسة **نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه:** الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين.

وتشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم.واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية،التي ظلت مفهوما غامضا ،بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام.[2]

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للديمقراطية وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها،وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي ،والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة ،إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.[2]

وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي،بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيات.

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لاستحداث دساتير ديمقراطية،حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها Linz وLijphart حول كل من النظام البرلماني

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة.مرجع سابق.ص153.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي،الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات.القاهرة:مكتبة الآداب،2004.ص19.

والرئاسي في التحول الديمقراطي.حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.[1]

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الديمقراطية،وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.

المطلب الثالث:المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي

الفرع الأول:المدخل الانتقالي

يعتبر هذا أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي ، حيث أشار الباحث السياسي دانكورت روستو Dankwart Rustow في مقالته " Transition to "Democracy في1970، إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية.بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.[2]

ويرى روستو أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

واستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع ،إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية،وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي مرجع سابق الذكر،ص20

[2] مصطفى بخوش،مرجع سابق الذكرص122

مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية،ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.[1]

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروستو.ومن أهم المحاولات دراسة جويلرمو أودينيل(G.O'DONNELL)وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان:"TRANSITION TO AUTORIAN RULE"

ودراسة لجون لينز(JUAN LINZ) 1995 في دراسة تحت عنوان: "Between states:Interim Goverments and Democratic Consolidation"

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي(اللبرنة السياسية)وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية.ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.[2]

وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

[1] محمد المنصوري."نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق".متحصل عليه: http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid 29mai2008.9 :00

[2] محمد زاهي بشير المغربي،"الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات".مرجع سابق.

الفرع الثاني: المدخل البنيوي:

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ،وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة ،إلا أن هذه الخيارات لايمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.[1]

يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة . اقتصادية اجتماعية سياسية —تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم،في بعض الحالات،في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية ،بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى.وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة ،فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.[2]

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور(Barington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة.(مسار الديمقراطية الليبرالية)عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية)عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

واستندت مقاربة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي:الفلاحين ،طبقة ملاك الأراضي،البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ،وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب،ولذا فقد قام **ديتريك روشماير** وزملاؤه بتدارك هذا النقص ،وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة ،وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

[1] محمد المنصوري،مرجع سابقا لذكر.
[2] مصطفى بخوش،مرجع سابق الذكر.

الفرع الثالث: نظرية السلام الديمقراطي

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية ،وهوما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل:بروس راست (Bruce Russet) ومايكل دويل(Michael Doyle) الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الديناميكي على أنه:"قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف." [1]

وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات مايكل دويل(Michael Doyle) و بروس راست(Bruce Russet).اللذين تأثرا بكانط،ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان ،والترابط العابر للحدود الوطنية،كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب.فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.[2]

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

-تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر :

1-التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2-التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3-الترابط العابر للحدود الوطنية.

-تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة ،ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة

أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية. [3]

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية،على اعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا ،ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا.لذا يمكن

[1] جهاد عودة،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**. عمان:دار الهدى للنشر والتوزيع.2005.ص.62

[2] جون بيليس،ستيف سميث،عولمة السياسية العالمية.(تر:مركز الخليج للأبحاث) .الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.2004. ص229.

[3] جون بيليس ،مرجع سابق الذكر.ص .430

استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة،كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات ،وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية.

وفي فترة قريبة،كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط ،أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة.[1]

من خلال هذا البحث تمت دراسة أبرز المداخل النظرية للتحول الديمقراطي،وتم تم استعراض مختلف التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به كالليبرالية السياسية والانتقال الديمقراطي...

كما تم التطرق لبعض المداخل التي ركزت على ضرورة إيجاد مجموعة من الشروط الضرورية لنجاح عملية الديمقراطية،وتمثلت هذه المداخل في المدخل التحديثي ومدخل الثقافة السياسية،المؤسسي.

من ناحية أخرى تم دراسة بعض المداخل التي اهتمت بمصدر عملية التحول الديمقراطي وهي :المدخل البنيوي ،الانتقالي،نظرية السلام الديمقراطي.

وبعد دراستنا لهذه المداخل توصلنا إلى النتائج التالية:

-أن مفهوم التحول الديمقراطي لاقى اهتمام مختلف الأدبيات السياسية،ولذا تعددت التعاريف المقدمة له.[2]

- هناك اهتمام في أغلب أدبيات التحول الديمقراطي بضرورة التفريق بينه وبعض المراحل الجزئية التي تعتبر ممهدة لعملية الديمقراطية.

- تركز بعض المداخل على شروط معينة لنجاح عملية الديمقراطية

-تركز بعض المداخل الأخرى على مصادر عملية الديمقراطية.

-أنه رغم اختلاف هذه المداخل إلا أنها تشترك في إيجاد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة لتجسيد الديمقراطية.

[1] جهاد عودة،مرجع سابق الذكر ،ص.63

[2] جهاد عودة،مرجع سابق الذكر،ص65.

المطلب الرابع:مبدأ الفصل بين السلطات في دستور 1989

إن انتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية السياسية لم يكن وليد ظروف عادية وإنما نتيجة لمطالب انتفاضة أكتوبر 1989 ،هذه الأخيرة لم تنشأ صدفة وإنما نتيجة وجود اضطرابات في جميع نواحي المواطن الجزائري والتي كانت في غالبيتها نابغة من وجود أزمة في النظام السياسي القائم آنذاك ، فعلي حسب تعبير "دافيد أستون" أن الأزمة تكمن أسبابها أساسا في حصول خلل بين النظام السياسي والمحيط، فالنظام السياسي عبارة عن علبة سوداء" يتجاهل كل ما يحدث بداخلها ويركز على تحليلي العلاقات التي تنشأ بين المحيط والنظام ، وما دام يغفل كل ما يحدث داخل هذه العلبة وبما أن العلاقة بين النظام السياسي والمحيط تتم بواسطة المداخلات التي تتولد من مطالب ومؤيدات تتجه نحو النظام بواسطة النظام السياسي عن طريق مخرجات وهي ما يتولد داخل النظام وإن كانت الأسباب التي تشكل الأزمة وتظهر في الصعيد السياسي بشكل أوضح تكون في أصلها موزعة بين جوانب اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية لكن هيمنة السياسة على الحياة العامة هو الذي أعطى لدراسة الأزمة السياسية أسبقية على الجوانب الأخرى.

لذلك كانت أزمة أكتوبر 1988 والدليل الواضح على وجود اختلالات في العلاقة القائمة عادة بين النظام السياسي والمحيط وبما أن الدور المنوط بالنظام السياسي هو تسيير وضبط جميع الإختلالات عبر آليات معقدة يتم بواسطتها الوصول إلى حالة من التوازن ، فقد كان دستور 1989 آلية للخروج من [1] هيمنة الحزب الواحد واحتكار السلطة إلى عهد التعددية السياسية وقيام نظام الفصل بين السلطات و التنافس السلمي في ظل مبادئ الجمهورية المقررة في الدستور.

فقد كانت ميزة النظام السياسي في هذه المرحلة في الذات هو النص على ازدواجية السلطة التنفيذية فإلى جانب رئيس الجمهورية، هناك رئيس الحكومة أن يكون من قبل ما أفرزته الأغلبية البرلمانية في الانتخابات بل إن رئيس له السلطة التقديرية الكاملة في تعيين ما يراه مناسبا لرئاسة الحكومة وتعيين أعضائها وإن كان مقيدا سياسيا نتيجة التعددية السياسية بما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات من ضرورة تعيين رئيس الحكومة من قبل الأغلبية البرلمانية وذلك تسهيلا لتنفيذ سياسته ورئيس الحكومة هنا يتمتع بصلاحيات واسعة مقارنة بالدساتير السابقة، فله الحق في اختيار أعضاء حكومته ، وعرضهم على رئيس الجمهورية الذي يتولى تعيينهم وإن كان رئيس الحكومة قد منحت له السلطة في اختيار أعضاء حكومته إلا أن رئيس الجمهورية

[1] سعيد بو الشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ،ج1،ط10،الجزائر،دوان المطبوعات الجامعية ،2009،ص303

غير ملزم في كل الأحوال بتعيين أعضاء الذين اختارهم رئيس الحكومة هذا الأخير ملزم بطبيعة الحال بتعيين أو اختيار أعضاء من قبل الأغلبية البرلمانية الفائزة أو من قبل أحزاب ائتلافية ، هذه الأخيرة تباشر أعمالها بداية من مع رئيس الجمهورية من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى رئاسته وضبط برنامج الحكومة قبل عرضه على المجلس لمناقشته،لذا فإن غالبية الحكومات المتعاقبة في هذه المرحلة بالذات سعت دوما إلى اختيار أعضائها من قبل الأغلبية الحائزة على ثقة الجمهورية.[1]

أما وقعا فإن الحكومة في مرحلة التعدية هذه وإن منحها الدستور صلاحيات جديدة كما أقام المسؤولية السياسية أمامها دستوريا ، فإنها تابعة وظيفيا لرئيس الجمهورية الذي أبقى بيده صلاحيات هامة يسيطر من خلالها على النشاط الحكومي ويضعفه ليبقى رئيس الجمهورية المسيطر الفعلي على السلطة التنفيذية.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فإن الدستور لسنة 1989 نص على التعددية الحزبية وإن كان النص على ذلك تم بصورة محتشمة بنص المادة 40 من الدستور حيث أجاز جمعيات ذات الطابع السياسي ، ليكون

بذالك الحق لكل من تتوفر فيه الشروط القانونية أن يترشح للنيابة في المجلس الوطني كمرشح حزب أو بصفته حر وبالتالي النيابة هنا لم تعد مقيدة بتوجهات الحزب الواحد فقد بدأت الحياة التعددية مع أولى انتخابات كانت في بدايتها فاشلة وهذا راجع إلى اعتبارات لم تأخذها السلطة بالحسبان ومع ذلك تم تقرير الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإن كان هذا الفصل ليس مطلقا بل هناك تداخل بناء على مبدأي التعاون والتوازن.

بناء على هذا منح المشروع المجلس الشعبي الوطني آليات عديدة ومتنوعة لراقبة النشاط الحكومي فإضافة إلى آليات السؤال ، الاستجواب،ولجان التحقيق هناك آليات لطرح مسؤولية الحكومة من مناقشة البرنامج الحكومي،التصويت على لائحة سحب الثقة وعدم منح الثقة عند طلبه.

هذه الآليات الممنوحة للمجلس أكدت ولو نظريا، أن السلطة التشريعية قد استعادت جزء من سلطتها بمنحها آليات فعالة لمواجهة الحكومة ومراقبتها،مما يمكن القول أن دور ومركز المجلس الشعبي الوطني في دستور 1989 أفضل مما كان عليه رغم أن رئيس الجمهورية ضل يتمتع بصلاحيات واسعة نتيجة احتكاره لحق المبادرة بالتعديل من جهة ، وبحكم احتكاره لحق اللجوء للاستفتاء لتعديل الدستور مما يسمح له

[1] سعيد بو الشعيرمرجع سابق الذكر،ص305

بتجميد المجلس الوطني ومع ذلك فإن للسلطة التشريعية مكانة بارزة في ضل هذا الدستور تتجلى بوضوح خلال دراسة الآليات.[1]

[1] سعيد بوالشعير مرجع سابق الذكر،ص307

خاتمة الفصل

وانطلاقا إلي ما تطرقت إلية في هذا الفصل نستخلص أن التنمية السياسية تتضمن (الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، و تزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة ، و تعزيز تمايز و تخصص المؤسسات و البنى داخل النظام السياسي) ، و وجد أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها و أن ينتفعوا بثمار عملهم ، أما القدرة أو الطاقة ، فإنها تعكس قدرة النظام – سياسيا و إداريا – على تبني أهداف ما و تنفيذها لذا فإن "باي" يرى بأن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر و مركز عملية التنمية و في صدد مشابه اكتشف "صموئيل هنتنغون" وجود أربعة مفاهيم مشتركة و متكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية و هي (العقلانية ، والاندماج و التكامل القومي ، و الديمقراطية ، و التعبئة أو المشاركة) ، وأكد على أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالي من التكيف ، و التعقد ، والتماسك .

و بمعنى أخر فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة و هي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم و الاتجاهات السياسية ، و النظم و البناءات ، و تدعيم ثقافة سياسية جديدة بمقتضاها تغير في القيم و الاتجاهات السياسية ، و النظم و البناءات ، و تدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق .

الفصل الثالث:
ممكنات تجسيد الأبعاد التنموية على ضوء المؤشرات الديمقراطية في الجزائر

تمهيد:

تبنت الجزائر غداة استقلالها الخيار الاشتراكي للتنمية في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية. و قد كانت الإستراتيجية التنموية المتبناة و المستوحاة من نظرية الصناعات المصنعة لجيرار دوبرنيس، قائمة على ضرورة الاستثمار في الصناعات الثقيلة التي تعتبر الصناعات الكفيلة بخلق آثار الجذب على الصناعات و القطاعات أخرى. و قد كان الخيار الاشتراكي يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا أولويا، حيث نص ميثاق 1976 على أن " .. غاية الاشتراكية هي أن تضمن لكل مواطن نمطا من الاستهلاك يتجاوب و مقاييس الحياة الكريمة من مسكن و غذاء و لباس و صحة وتعليم.." . كما أكد ذات الميثاق على أن " القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية..". و قد كان لهذه الخيارات نتائج على أرض الواقع، حيث تم خلق أكثر من مليون و600.000 منصب شغل، كما تحسنت القدرة الشرائية للعائلات بـ 4 % كمتوسط سنوي خلال الفترة من 1969 إلى 1978، و ارتفعت نسبة الدخل لأجري إلى الدخل الإجمالي من 47 % سنة 1969 إلى 60 % سنة 1978 .إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينات أدّت إلى تغيير الأوضاع و الخيارات المتبناة. لقد أدى انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات إلى انخفاض مداخيل الجزائر من المحروقات بنسبة 40 % ، في حين أنها تمثل 98 % من صادرات الجزائر.

و قد كان هذا الانخفاض بمثابة المؤشر الذي أظهر اختلال الإستراتيجية التنموية التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الريع البترولي، بالإضافة إلى نقائص أخرى متعلقة أساسا بسوء التسيير و المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات. فالمؤسسات العمومية كانت تعتبر أدوات لتحقيق الإستراتيجية التنموية، بعيدا عن مفهوم المؤسسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الرشاد الاقتصادية. و رغم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي بدأت تكرس التراجع عن الخيار الاشتراكي، بتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث تم حل تعاونيات التسيير الذاتي و إقرار استقلالية المؤسسات حيث يصبح للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة لها استقلال مالي و تحدد وتنظم علاقاتها التجارية بذاتها.[1]

غير أن هذه الإصلاحات لم تؤد للنتائج المرجوة منها فالمديونية الجزائرية تفاقمت بحوالي 53% في المرحلة بين 1986 و 1994 حيث بلغت 29.5 مليار دولار. في ذات السنة، كان متوقعا أن تمثل خدمة الديون

[1] فضيلة عكاش ، مداخلة بعنوان : " آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر" جامعة مولود معمري- تيزي وزو. 16-17 ديسمبر 2008

(الواجب دفعها في ذات السنة) حوالي 100 % إجمالي الصادرات، فأصبحت الجزائر في حالة عدم التمكن من الدفع، مما اضطرها لطلب إعادة جدولة ديونها، و عقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي ، كان أولها اتفاق استعداد ائتماني stand-by ، سنة 1994، اتبع باتفاق ثاني من نوع تسهيلات التمويل الموسعة سنة 1995 ، و فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى و دمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق احتياطي من العملة الصعبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى و تحريك عجلة الاقتصاد و عودة الاستثمارات في مرحلة ثانية.

المبحث الأول :الأسس الإيديولوجية لإستراتيجية التنمية في الجزائر

تمهيد

عشية الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه ، مفكك ومتناقص داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاعات ، قد انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيد للتخلف متمثل في الثالوث الجهنمي : الجهل الفقر والمرض. و أما هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية و قطاعاته ، اجل وقد كان ذلك من خلال البرنامج و المواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية سياسي والتي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحل فيها التصنيع مكانا مركزيا من بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

وقد اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لما تمتاز به من توفير الفائدة ، ولهذه الصناعات ترابط خلفي و أمامي وهي تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من على شأن أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى المتعددة وهي تتطلب رأسمال مكثف وتسمح للإنتاجية التي توفيرها العامل الواحد لإنشاء فائض اقتصادي وتوفير رأسمال ، وفي العموم هذه الصناعات تتضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل بالنسبة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : إستراتجية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 ، و ينص هذا الشروع على أن : التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانية ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب. وفي هذا المجال ، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة. ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ اجراءات لازمة .[1]

من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص مايلي:

إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.

ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات . ضمن هذه ، فإن البرنامج وضع الاهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلى أنه يبقى متحفضا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار – يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه إتقان الصناعة الحرفية واقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لإستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية ، عموما أن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية ويقترح إقامة صناعة الحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها .[2]

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية من خلال المواثيق

الفرع الأول : ميثاق الجزائر 1964

قامت باعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الاول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، ونص هذا الميثاق على أنه السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التلية:

[1] جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائرعلي ضوء دراسة قطاع الحديدوالصلب رسالة ماجيستير،معهدالعلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1،الجزائر ،1996 ص 19.

[2] رزقين عبود ،صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزئر1996 ،ص 42

خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة،توفير مواد استهلاك محلي، وهذا يعني تخفيظ استراد مواد الإستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها .

ونتجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي [1] و وضع قاعدة لتطويرها إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر ، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة وكان كل من برنامج طرابلس ومثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الإقتصادية.

الفرع الثاني: الميثاق الوطني 1986/1976

أولا الميثاق الوطني 1976 كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976 ترتكز اطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية والأهداف الكبرى للتنمية على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية :لتصنيع في الجزائر مدلود وأبعاد اثورة حقيقية ذلك أنه مثل ثورتين الثقافية والزراعية ،يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عملية استثمار وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات النتاج الناجمة من اختيار اشتراكي ، التغيير العميق للإنسان ، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد.[2]

يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الإقتصادي للبلاد لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الأنشطة الزراعية إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتطادي واحد أو متعددة بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة ومنسجمة.

[1] ميثاق الجزائر 1964 ، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ،الجنة المركزية للتوجيه ،المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1964 ص 68

[2] جمال الدين لعويسات مرجع سابق الذكر ،ص20

ومن ناحة اخر فان الثورة الصناعة تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن , فهى ليست مجرد اسلوب لتراكم راس المال ،بل انها تهدف الى القصاء علي البطا لة ،وتحسبين الظروف المعيشية للعمال ،واعدة توزيع الدخل القومي ،من اجل ترقية الجماهير المحرومة.[1]

ثانيا المتثاق الوطني 1986

نوقش وصودق علية من خلال استفتاء شعبي يوم 16جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا المثاق الي:

تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازية

بمعني هيكلة النسيج الصناعي وتكثيفة أي جعل العلاقت القائمة بين مختلف فروع الانتاج والخجمات اكثر انتظاما حتي تتعززالمبادلات بين الصناعات ،كما تعتبر عملية التصنيع ادة فعالة وحاسمة في بناء اقتصا حديث وتحسين الانتاج واقامة صناعة مصنعة وتدعيم الصناعة الثقيلة كل ذالك من اجل التكامل والاندماج في جميع المجالات.[2]

1. مواصلة تنمية الصناعات الاساسية:

ان الصناعات القاعدية كصناعة الحديد والصلب باعتبارها الاساس الذي يعتمد علية تصنيع البلاد. ولهذا فان الطاقة الانتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطورهاوتحسين مستوي استخدامها كي تكون سندا لاعدة تجديدةا وتوسيعها.

2. تمكين صناعة وسائل التجهيز منتادية دور اساسي:

ويتم ذالك عن طرق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية ووطنية تسمح للبلادبالانتقال منالمرحلة الحلية المتميزة بتراكم التقنيات الي مراحل انتاج الالات وبناء المصانع اعتمادا علي الامكانات الوطنية في الدراسات والانجاز .

ب . تحقيق التكامل والنسجام نبن الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخري :

ان توطيد التكامل الاقتصادي في راطار تنمية شاملة متزنة ،يرتكز علي البحث المنهجي و التكمل والنسجام بين الصناعة والقطاعات الاخري .وبهذا الصدد ينبغي ان تؤدي هذه القطاعات الاقتصادية دورا رئيسيا وان تكون هي غاية التنمية ومحركها.وسوف تتطورالصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات اساسا مع العلم ان الاولوياتستترتبحسب الحاجه.

[1] المثاق الوطني 1976مرجع سابق الذكر ص 116 و117

[2] زرقين عبود، مرجع سابق الذكر، ص 45

ج . تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها.

د . ترقية الصناعات التي تتصمن بلغ التقدم التكنو لوجي .

هـ . ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليد ية[1]

المطلب الثالث استراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية

تشمل استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخخططات التنمية المتتالية اهدافا عامة تتمثل اساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي والتوصل الي الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

الفرع الاول المخطط الثلاثي 1967 . 1969

تعتبر الخطة الثلاثية اول محاولة للتخطيط الجزئرى وكانت المهمة الاساسية لهذه الخطة هي اعداد المقدمة الصرورية للخطة الرباعية الاولي اى انها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في اطار استراتجية للتنمية التاقتصادية و الاجتماعية في السنوات التالية 1970 .1973 وكانت اهداف هذه الخطة تتضمن انشاء قاعدة للنهصة الاقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين علي احسن وجة .

كما ان الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعني الكامل ذلك لكونها لم تطرحمشكلة التوازن الاقتصادي ولم تاخذ بعين الاعتبار مسالة التناسق بين الفروع والانشطة في كل فرع لقد تركزة استثمرات هذه الخطة في المجالات الصناعية الاكثر اهمية والصروريةلاجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل علي تحقيق التنمية الصناعية وخصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة لكن مانفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دج [2]

[1] زرقين عبود، مرجع سابق الذكر، ص 47

[2] جمال الدين لعويسات مرجع سابق الذكر، ص،23

والجدوزل التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم 03 هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967 .1969[1]

الوحة مليار دج

القطاعات	الاستثمارت المخططة		الاستثمارات المنفذة ومعدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	معدل التنفيذ
الصناعة	5.400	285	4.750	87
الفلاحة	1.869	295	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	441	855	76
السكن	413	215	249	60.2
التربية	912	11.081	704	77
التكوين	127	434	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الدينية	295	5.6	229	76
الادارة	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70

يتضح من الجدول اعلاه الاهمية المعطات للصناعة اذ اننسبة 49 % من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دج ما نفذ كان 4.750دج أي 87% من الصناعة المخططة .وبفارق كبير جدا تاتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث الاستثمار المخطط والمقدرـــ 1869 دج أي بنسبة 17 %[1]

[1]المصدر :جمال الدين لعويسات مرجع سابق ص،33

[1]المصدر زرقين عبود، مرجع سابق الذكر، ص 70

وهذامايوضح التوجه الانمائى التي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل ارساءقاعدة صناعية عليها اهداف المخططات الاحقة

وفيما يلي سنتعرف علي توزيع الاستثمارت داخل القطاع الصناعي من خلال الجدول التالي :

الوحدة :مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	**2.205**	**41**
المناجم	**180**	**3**
الكهرباء	**260**	**5**
الحديد والصلب	**1.200**	**22**
الكيمياء	**505**	**9**
الصناعة التحويلية	**1.050**	**20**
المجموع	**5.400**	**100**

يتصح من خلال الجدول السابق ان الجزء الأعظم من الاستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي كانت من نصيب المحروقات بنسبة 41% باعتبار الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية اما فرع الحديد والصلب فجاء في المرتبة الثانية بعد المحروقات نبنسبة 22% من اجمالي الاستثمرات المخططة للقطاع الصناعي وهى نسبة عالية بالمقارنة مع الفرروع الاخري ، وهذه الاخيرة تدل علي الأتجاه الذي اختارته الجزائر في ميدان التصنيع الا وهو الاتجاه الذي يؤكد علي اقامة الصناعات الأساسية ومنها صناعة الحديد والصلب وان كان مردود ها يتحقث في المدي البعيد .[1]

[1] المصدر د. جمال الدين لعويسات التنمية الصناعية في الجزائر، مرجع سابق الذكر ، ص25

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970 .1973

كانت اهداف هذا المخطط تتطابق مع استراتجية التنمية الاجتماعية والأقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القصاء علي البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في اطار عملية تصنيع االبلاد وتم تحديد نسبة النمو السنوى بـ 9% وهذا يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرة بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا علي الموارد الوطنية للتمويل وستوفر فوائد للتنمية وترفع مستوي الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجات المادية والثقافية للسكان.[1]

ولقد خصص لهذا الغرض مبلغ 27،740 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة تتوزع كالتالي [2]

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سابقالذكر، ص33

[2] المصدر جمال الدين لعويسات ،مرجع سابق الذكر،ص33

جدول رقم 5 هيكل الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولي 1970 1973

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الإداري	870	3
قطاعات اخري	-	.
المجموع	27.740	100

ويتضح من هذا المخطط هو من جهة أطول من المخطط الثلاثي 1967 1969 الذي كان مخطط القصير الأجل يعد المخطط الرباعي الأول 1970 1973 مخطط متوسط الأجل ومن جهة أخري يتضح بأن حجم الاستثمار في هذا الأخير هي أعلي بكثير من الخطط السابق إذ تفوقه أكثر من ثلاث مرات.[1]

والصناعة قد أخذت اهتماما كبيرا إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دج أي بنسبة 45% من مجمل الاستثمارات المخططة ،كما لم يهمل الزراعة حيث خصص لها مبلغ 4.140 مليار دج أي بنسبة 15% من مجمل الاستثمارات المخطط

[1] المصدر :ناصريوسف.مرجع سابق الذكر، ص209

الفرع الثالث : المخطط الرباعي الثاني 1974 1977

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر علي رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح بانجاز ه بتحقيق الهدف الأسمى وهو التكامل الصناعي علي نطاق أوسع, وكان مبدأ رفع تحوي الموارد الطبيعية إلي أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع التصنيع

والجدول الموالى يوضح لنا توزيع الاستثمارات المخططة والمنفذة خلال الفترة 1974 1977حسب القطاعات الوطنية :[1]

جدول رقم 6 توزيع الاستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974 1977

القطاعات	مجموع النفقات المرخصة	%	تكليف البرنامج	%
الصناعة	48.000	44	63.350	51.7
الزراعة	12.005	11	9.224	7.3
الرى	4.600	5	4.840	3.8
السياحة	1.500	2	1.200	0.9
الصيد البحري	155	1	54	..
المرافقات الأساسية	15.521	14	16.718	13.2
التكوين والتعليم	9.947	9	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الادارى	1.399	2	1.304	1.03
شؤون أخرى	2.520	3	2.463	1.9
المجموع	110.217	100	126.471	100

[1]المصدر ناصر يوسف مرجع سابق ص210

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعة لازالت تستحوذ علي الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة حيث شكلت بنسبة 44% وارتفعت 51.7 % بعد المراجعة ،وهذا يعني بأن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.

لقد تبين من المخططات السابقة هو أن الانجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات وهذا راجع الي تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الاستثمارية وهو ما أدى إلي ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقيم المشاريع ،هذا التقييم أصبح أمرا ضروريا لا يمكن إهماله با لنسبه للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات ،وهو ظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة انجازات من مخطط إلي أخر حيث قارب مجموع الانجازات التي عجز عن انجازها سنة 1978 حوالي 210ملياردج وهذا يؤكد ضعف الاقتصاد الوطني علي استيعاب الاستثمارات المخططة.[1]

[1]المصدر ناصر يوسف، مرجع سابق الذكر، ص211

المبحث الثاني :السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينيات:

تمهيد

تحت وطأت المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينيات التي أدت إلي انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا ، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينيات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البرجوازية البيروقراطية وتراكم الثروات لديها أخذت الجزائر في الانتقال إلي نوع من الليبرالية الاقتصادية.

وساعد هذا التحول في الاختيارات الاقتصادية ،الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر في عقد الثمانينيات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الجديد.

والجديد هنا في هذه الإصلاحات هو الإعلان عن إصلاحات جديدة لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة هيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات وتشجيع للقطاع الخاص.

المطلب الأول: إعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية

شهدت الجزائر هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة،حيث سعت الجزائر إلي تدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قبل بالإضافة إلي الاهتمام بالهياكل القاعدية كالطرقات السريعة ،الجسور ،..... وتم كل هذا من خلال المخطط الخماسي الأول 1980 1984

الفرع الأول: **استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 1984**

حيث قام هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية قاعدة هيكلة المؤسسات العمومية ،إصلاح النظام الجبائي ، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور.

واهتم كذلك بإشباع الحاجيات الأولية للسكان والصحة وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع.

حيث اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتجية التنموية وهذا ضمن إطار الشريكات المختلفة [1]

[1] نادر فوجاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، ط1،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية 1987 ،ص517

ويتجلي كل هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 7 بنية الواردات والصادرات حسب أنواع السلع سنة 1980

	واردات		الصادرات
	مليارد ج	%	
منتوجات غذائية	19.3	4.7	% لي
نفط ومنتوجات غذائية	2.7	0.1	0.8 0.4
مواد أولية	5.8	2.2	98.8 51.9
منتوجات نصف مصنعة	25	62.9	0.4 0.2
سلع تجهيزية زراعية	1	0.4	0.4 0.2
سلع تجهيزية صناعية	30.5	7.11	
سلع استهلاكية صناعية	15.7	0.6	
المجموع	100	38.3	100 51.7

تدل نسبة التجارة الخارجية لسنة 1982 علي أن 95% من الصادرات موجهة إلي بلجان الرأسمالية المتطورة 52% للولايات المتحدة الأمريكية 14% لفرنسا و11% المانيا الاتحادية و2.2% إلي البلدان الاشتراكية[1]

[1] نادر فوجاني ،سابق الذكر، ص530

الفرع الثاني :إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية

ان الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد كبر مقارنة بما كان عليه سنة 1963 وتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان رقمها لا يتعدي عدد أصابع اليد الواحدة والتي أصبحت في سنة 1980 حوالي 150 شركة وطنية.

وفي إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني سنة 1979 صدر مرسوم 80-242 المؤرخ 4 أكتوبر 1980 التعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية .

. أي تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائض يمكنها من تكوين مواردها المائية الخاصة بها أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها.[1]

وقد عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة:

الشكل 1 إعادة الهيكلة العضوية

الشكل 2 إعادة الهيكلة المالية

بالنسبة لشكل 1 قررت الدولة إعادة هيكلة العضوية للمؤسسة العمومية بأسلوبين

1 إعادة الهيكلة حسب المؤسسات

2 إعادة الهيكلة حسب الجهات

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية ولائية وبلدية

وقد كان كذلك خلال هذه الفترة فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها، وهى عملية الإنتاج ،التنمية ،التسويق . والهدف من وراء ذلك إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص،لتصبح وظيفة اقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير .

لفقد أجريت دراسة في سنة 1986 لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة علي تطور نشاط المؤسسات المحلية البلدية و الولائية في 28 ولاية وكانت النتائج كالتالي :

. وضعية مالية سيئة

. غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و 26 وحدة ولائية[2]

[1] عبد الرحمن تومي ،واقع أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980 2000 ،رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2001 ،ص185

[2] عبد الرجمان تومي ، مرجع سابق الذكر، ص187

أما بالنسبة لشكل الثاني كانت تهدف هذه العملية إلي التطهير المالي للمؤسسات أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات علي المستوي الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية ،وعلي المستوي الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

وقد عرف المخطط الجزائريون إعادة هيكلة المالية علي :

{أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا وعلي كل المؤسسات ، وليس فقط علي المستوى المالي ،وكذلك كل النشطات الواجب تأديتها بشكل عام تحقق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية وذلك بضمان التمويل العادي للبلاد من مواد تجهيزات ومواد أولية وسلع استهلاكية [1]

المطلب الثاني :استقلالية المؤسسات العمومية 1988

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني 1985 1989 والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول,.

ولكن سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلي انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار ، وهو ما أثر سلبا علي الاقتصاد الجزائري وأدي إلي ضعف في هذه المرحلة ،من خلال تدور إرادات الصادرات النفطية ،وتفاقم حدة الديون الخارجية و ارتفاع معدل التضخم .

[1] حمد حشماوي ،التجارت الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الإهتمام بحالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزئر 1993 ص.152

الجدول رقم 8 يبين لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986 1988[1]

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	1.6-	1.4	2.7-
رصيدميزان المدفوعات مليار:دولار	2.2-	00	0.3-
رصيد الميزان التجاري مليار دولار	6.6	1.3-	0.7-
سعر العملة الوطنية /دولار	4.70	4.85	5.92
الدين الخارجي مليار دولار	19.3	2.9	22

يبدو واضح من المؤشرات التدهور الكبير للاقتصاد الوطني خلال هذه السنوات كما يظهر جليا التأثير الكلي لعائدات المحروقات علي التراكم الوطني فبتداءا من انخفاض أسعار البترول بدأت تظهر الصعوبات واحدة تلوا الأخرى وتتعمق أكثر فأكثر .

وهذا ما دفع بالجزائر إلي إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتجية استثماراتها حيث ركزت علي :

. مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات مما يضمن الأهداف الرئيسة للعشرية المقبلة

. المحافظة علي استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية

. تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الإنجاز وتحسين التحكم في الو رشات و ترقية وتأهيل اليد العاملة [2]

أما فيما يخص بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني حوالي 550 مليار دج كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح بهذا المبلغ من النفقات بفض فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة

[1] حمد حشماوي ، مرجع سابق االذكر ،ص160
[2] رزقين عبود مرجع سابق الذكر، ص108

عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة و توسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية .

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الوطني الجزائري إلي إعادة النظر من جديد في إستراتجيتها التنموية وسياستها الاستثمارية حيث تتماشي مع توجهاتها الجديدة والتي ترمي إلي فتح اقتصادها وتحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدول .

المطلب الثالث :تقوية اقتصاد السوق

ما يميز هذه المرحلة هو أنه في البداية تم التأكيد علي السقوط الحر الاقتصاد الوطني وفشل السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا الإستراتجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط مما أدي إلي ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي .

وعليه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط إلي اقتصاد السوق .

الفرع الأول :برنامج التعديل الهيكلي

لجأت الجزائر ،عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية وانعدمت طرق جديدة لتمويل وفشل الطرق المستعملة لتخفيف عبئ المديونية ،إلي الصندوق النقد الدولي B وأبرمت معه اتفاقية لامتثال في شهر أفريل 1994 علي شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذ ه من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترت الاستقرار الاقتصادي يجب أن ينصب الاهتمام علي إعادة تأسيس التوازنات الداخلية والخارجية بمساعدة القروض المتأتية من الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي وقد نجحت هذه الإجراءات من خلال:

- تخفيض قيمة الدينار
- رفع سعر الفائدة ومعدلا إعادة الخصم

وبصفة عامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني والمالي للمؤسسات الدولية ،تهيئة للظروف لمباشرة سلسله أخري من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الإنتاجي [1]

[1] حمد حشماوي ،مرجع سابق الذكر ،ص160.

الفرع الثاني أهداف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرن صندوق النقد الدولي

1. الأهداف قصيرة المدى : تتمثل في تخفيض الطلي الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية ، يتم تخفيض الطلب الكلي عن طريق إعادة النظر في سياسة القروض ،برفع نسبة الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي وفي الأخير التقليص من الكتلة النقدية .

2. الأهداف طويلة المدى تتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات وكذلك رفع القيود علي القطاع الخاص وأخيرا تأسيس حقيقة الأسعار بمعني إخضاع المنتجات إلي أسعارها الحقيقية. [1]

الفرع الثالث :الخوصصة

يلزم الدور الجديد للدولة خوصصة بعض النشاطات أو أنشطة القطاع العام أعطي المشروع الجزائري وبصورة واضحة كل ما يتعلق من بالخوصصة من مختلف جوانبها

تسمح الخوصصة باعتبارها إحدى الوسائل التي تجعل الدولة تتحدد في بعض التزاماتها ، بتحديد دور هذه الأخيرة ومكانتها في المجتمع كما تسمح بضبط الوسائل القانونية ونماذج إدارة لأعمال لتحقيق أهدافها الخاصة .

وتتمثل أهداف الخوصصة في أهداف ذات طابع مالي اقتصادي وسياسي :

ـ علي الصعيد المالي :

الخوصصة تسمح بتحويل الملكية من القطاع العام إلي القطاع الخاص بتخفيض النفقات العمومية وتخفيض أعباء الدولة اتجاه القطاع العام .

علي الصعيد الاقتصادي

سيسمح تحويل الملكية من تحسين فعالية المؤسسات العمومية والإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.

علي الصعيد السياسي :

سيسمج تحويل الملكية من تقوية سوق الأسهم الجماهيرية وترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة وذلك بإشراكهم في تسيير الحسن لمؤسستهم وإخفاء شعور الإبعاد الذي يعاني منه العمال .[2]

[1] رزقين عبود مرجع سابق ،الذكر، ص108

[2] شيخ أمينة،أثر إعادة الهيكلة الصناعية علي القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1999 ص74

المبحث الثالث :إستراتيجية التنمية بإحلال المشاريع الكبرى

يعاني الاقتصاد الوطني منذ أكثر من عشر سنوات من أزمة مستديمة بالرغم من توزيع الثروات البشرية والمادية ولا تزال المحروقات كما كان عليه الوضع منذ ربع قرن من الزمن تحتل الصدارة في اقتصادنا . وعوض أن تتقلص تبعيتنا للسوق المعولمة والدورية ،كما كان متوقعا ، فإنها مافتئت تتفاقم أكثر فأكثر ،إذ أن كل عملتنا أو جلها وقرابة 60% من إرادتنا الجبائية تتأتي من المحروقات.[1]

[1] شيخ أمينة،سابق الذكر،ص 75

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصص المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشأت وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية والمحلية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي الجهوي .

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في تسعينيات

إن رسم التصور التنموي الاقتصادي الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغيير ينطلق من وصول برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أهدافه مما يخص التوازنات الكلية للاقتصادي الوطني وتحقيق أهدافه فيما يخص الإنعاش وإعادة عملية النمو من جديد.

ولقد مكن التعديل من إعادة التوازن الدولة في سنة 1995، وحقق فائضا في سنة 1996 كما تم تقدير معدلا سنويا يساوي 4% مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة ما بين 1997 و2000 حيث دلت التوقعات على تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، وهو ما كان سيسمح بمعالجة الديون بمساعدة النمو الناتج المحلي الخام ولكن انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة حال دون ذالك.

ولقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال:

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15%
- انخفاض العجز في خزينة الدولة
- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق
- تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993
- تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.[1]

[1] شيخ أمينة،سابق الذكر،ص 79

الفرع الثاني: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في مايلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية
- توفير وسائل وقدرات الإنتاج ولا سيما منها الوطنية

وفي هذا الصدد نستعرض محتوى برنامج على بعض القطاعات:

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية

أ الفلاحة:

يندرج هـ\ البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات من منتجات زراعية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج لتكفل الأحسن بظاهرة الجفاف[1]
- حماية النظام البيئي وتحسين العرض العلفي
- مكافحة الفقر والتهميش ولا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

وقد قدرت هذه التكلفة بحوالي 65 مليار دج

ب-الصيد و الموارد المائية:"

إن إنجاز هذا البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (بناء،تصليح وصيانة البحرية.....إلخ)

كما أن إنجاز هذا البرنامج إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة ب إطار القانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري(FNAPAA) ،الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج

[1] شيخ أمينة،سابق الذكر،ص 82

إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائية ،بفتح فرع لدى الصندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة الصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية ، جمركية رامية إلى دعم إلى نشاط المتعاملين.

معالجة ديون المهنيين المتقاعدين من طرف مستفيدين من مشاريع FIDAو CEE (0.2 مليار دينار جزائري) المبلغ الإجمالي لتموين هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

ثانيا:التنمية المحلية والبشرية

أ–التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات ، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين

إن برنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية(PCD) موجهة أغلبيتها إلى تشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني

يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية للتنمية مستدامة على الصعيد المجموعات الإقليمية[1]

- ب التشغيل والحماية الاجتماعية
- إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج
- فهو يخص برنامج الأشغال ذات الكثافة العالمية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة .

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايير دج أما عن النشاط الاجتماعي يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجه السكان أكثر ضعفا 3 ملايير دج،إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة 3 ملايير دج واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة بتكلفة 0.7 مليار دج وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى ترميم سوق العمل.

ثالثا:تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

[1] زرنوح ياسمينة إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ،رسالة ماجيستير الجزائر،2005ـــــ2006 ص175

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي 210.5 مليار دج هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب:التجهيزات الهيكلية للعمران،إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار المعيشية حياة السكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة يقدر هذا البرنامج ب142.9 مليار دج يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموارد المائية .....31.3 مليار دج

البنى التحتية للسكك الحديدية .....54.6 مليار دج

الأشغال العمومية .....45.3 مليار دج

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالي و والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:[1]

[1]زرنوح ياسمينة ،مرجع سابق الذكر،ص177

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الصرائب	0.2	2.5	5.3	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق الترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نمو\ ج التنبا على مدى المتوسط الطويل	0.3	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

جدول رقم (9):السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 الوحدة مليار دج

يتبين لنا من الجدول أعلاه أنه من أجل الوصول للأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلائم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة إلى تحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1]

[1] حباكر سمير ، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها ،الجزائر دراسة حالة 2000/1990، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002/2001، ص 238.

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي: 2009/2005

تميزت السنوات 2004/2001 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها ما يلي:

استثمار إجمالي بحوالي 64مليار دولار أي 3700 مليار د ج منها حوالي 30 مليار دولار من النفاق العمومي .

نمو مستمر متوسط يساوي في المتوسط 3.8% خلال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003) تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24% انجاز الآلاف من المنشئات القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700 ألف مسكن ،لقد شكلت الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه ،تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة .

الفرع الأول : الإصلاح في المجال الاقتصادي

أولا : تحسين إطار الاستثمار

أ – ترقية الاستثمار وضبطه :

إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات التي تمت مراجعته.[1]

وتعتزم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد وموقعها وستعرف هذه الآليات الانطلاق الفعلي للشباك الوحيد لصالح المستثمر ، كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار و التوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين [2]

ب– تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار ، وقد سبق وأن كان محلا إصلاح التسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

[1] حباكر سمير- مرجع سابق الذكر، ص240

[2] جباكر سمير مرجع سابق الذكر ،ص241

إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة وتطوير مناطق جديدة وجمع خدمات ضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي :

ان تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية ومقاييس القوانين. غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها . وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر بيع مرده الى الغش يعرقل تطور الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة إلى الخطر

ثالثا : عصرنة المنظومة المالية : إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء ظروف الاقتصادية الكلية الملائمة وفي سياق المسار الشامل للاصطلاحات الذي يتحكم في نجاحها وستحقق الحكومة الأهداف التالية.

استكمال عصرنة الأدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا

تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة

التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لا سيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنعاش البورصة وتطويرها.

الفرع الثاني: النهوض بالتنمية المستمرة والمنصفة عبر أنحاء البلاد

أولا : تثمين الثروات الوطنية وتطويرها

أ –قطاع المحروقات والمناجم :ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية والمؤسساتية من أجل ذلك جلب الاستثمار الخاص الوطني ، ومزيد من الاستثمارات

وعصرنة المنشئات الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج وتشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع و الطاقات المتجددة وجعله مستوى هام عبر البلاد وستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي[1]

ب– الفلاحة :

[1] جباكر سمير ،مرجع سابق الذكر، ص247

إن هذا الميدان الذي يمثل مكملا معتبرا للنمو التشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة. تحققت حالات تقدم كبير في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب شغل وفي المجال الهادف إلى الحفاظ على رأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته يرمي إلى استعمال المستدام لتنويع البيئي خاصة من تطوير القدرات المؤسساتية والقانونية يستدعي هذا المسعى في الأخير إلى انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها وخصوصا السواحل والجبال والسهول.[1]

[1] جباكر سمير ،مرجع سابق الذكر، ص248

المطلب الثالث : تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية :

جاء قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في واقع الأمر كنتيجة حتمية لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي ينص على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على عنصر العرض الجبائي وتشجيع الاستثمارات ، تحرير الأسعار (كالتعديل والمبادلات التجارية من و إلى الأسواق الجزائرية) فالسلطة الجزائرية تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي والذي يتزامن مع سنة 1998 يعني الانتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك اقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق وتحقيق الأهداف التالية:

تحرير المبادلات التجارية

قابلية العملة الوطنية للتحويل

استمرار في خوصصة المؤسسات العمومية

ترشيد النفقات العمومية

إن هذا التحرير التجاري الغير المتكافئ برزت أثاره السلبية على المدى القصير وبحيث أصبحت السلع الأجنبية بديلا منافسا للمنتجات الوطنية.[1]

إن انفتاح السوق الجزائرية على الشركات الأجنبية قد يؤدي الى إشراك المؤسسات الجزائرية في امتحان صعب .

[1] جباكر سمير مرجع سابق الذكر،ص249

خاتمةالفصل

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري وبمختلف مكوناته يفتقد إلى الكفاءة التنافسية الدولية و تدرك السلطات أنه بدون تحضير مناخ ملائم وبدون تعزيز إمكانيات محلية لإنتاج وبدون تجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة فإن وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على إصلاحات هامة لهياكل اقتصاد الوطني سوف يصعب تطبيقها وستزيد من تفكيك الاقتصاد.

لهذا الغرض تعتزم الحكومة الاستفادة من الإطار الاقتصادي الكلي الايجابي حاليا من حيث مجمل المؤشرات ومن عودة الثقة لدى المستثمرين الجزائريين و الأجانب ومن القدرات المالية المتوفرة في البلاد . ومن أجل ذلك تعتزم أيضا مرافقة وتفعيل الانتعاش الاقتصادي من خلال استكمال المرحلة الانتقالية الاقتصادية.

الخاتمة

إن السياسات المنتهجة من طرف البلدان النامية في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية تركت نتائج وأثار سلبية إذ لم تقوى على رفع المستوى المعيشي للفرد ويعود السبب في ذلك إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الإستراتيجية وعلى الرغم من أن المنضمات والهيئات الدولية تساند الدول النامية في استراتجياتها التنموية غير أن ذلك غير كافي بل حتى أنه يترك هو الآخر آثار سلبية إذ أن عوائق التنمية متعددة ومتغيرة يجيب أخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية:

إن هذه الأخيرة تهدف إلى إشباع حاجيات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطائها فزيادة الدخل لا تعني شيء إذ لم يكن هناك تغير في نمط حياة الفرد ماديا ومعنويا لذا أصبح يأخذ بعين مؤشر التنمية البشرية إلى جانب المؤشرات الكلاسيكية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجيات الأجيال الحالية دون أن تعرض خطر قدرة الأجيال المقبلة على حاجاتها

ويعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه نماذج التنموية التي غالبا ما تحرص على النمو الاقتصادي الذي يكون على حساب متغيرات أخرى كالبيئة مثلا عكس هذا النموذج الذي يوفق بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي وكذالك بين البيئي والطبيعي

والجزائر وهي الأخرى كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا تعيسا وهشا من المستعمر الفرنسي جعلها تصدر قوانين ومراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية تصب مجملها في إستراتجية التنمية الاقتصادية وأخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي كما أن الجزائر في السنوات الأخيرة عرفت جملة من إصلاحات في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية كما أن التطور السياسي والمجتمعي شهد هو الأخر تحولات عديدة بعدما كانت الجزائر تستند إلى نظام حكم قريب من تلك النظم التي سادت القرون الوسطى لعب الاستعمار بشكل من الأشكال دورا في نسج الدولة الوطنية الجزائرية حيث ساهمت الجزائر في إرساء معالم قوى سياسية جديدة كما ساهمت من جهة أخرى الأحزاب السياسية التي أخذت على عاتقها ضرورة إحياء الدولة الجزائرية وبعثها من جديد.

كما شكلت مرحلة توقيف المسار الانتخابي بدية لتحولات عميقة في الحياة السياسية والمجتمعية عموما وفي الحياة الحزبية بشكل خاص حيث قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التنموية بغية تحقيق الرفاهية توفير

الحاجات الأساسية للمواطنين على غرار باقي الدول الأخرى فشهد مسار التنمية في الجزائر العديد من العقبات التي أعاقت السير الحسن لتنفيذ البرامج التنموية .

كما عرفت الجزائر تنمية أحادية مثلتها السلطة الحاكمة دون مشاركة المجتمع فيها لذلك جاءت نتائجها سلبية وأدى الصراع السياسي فيها بين السلطة الحاكمة والمجتمع إلى العنف السياسي الذي اثر على التنمية بشكل عام.

وفي الأخير نستخلص أن من خلال كل ما عرضناه في هذا الفصول نخلص إلى القول بأنه لا وجود لتنمية اقتصادية و اجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان، و الإستراتيجية القائمة على العلاقة التداخلية بين البيئة و الاقتصاد(تأثير و تأثر) لا تتجسد إيجابيا إلا بالتعاون الدولي و إشراك مختلف دول العالم في وضع خطط و تدابير من شأنها الحفاظ على البيئة و التقليص من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و استخدامها بصفة عقلانية، و كذا حماية الاقتصاد الوطني من آفة التلوث البيئي التي تأثر سلبا على التنمية الاقتصادية، و هنا يتعين على الدولة الجزائرية تحمل مسؤولياتها في هذا الإطار من أجل إصلاح البيئة التي تلوثها من خلا البرامج التنموية الغير الخاضعة للدراسات الاستشرافية .

إن المزج بين كل هذه المتغيرات يمكن أن يكون مصدر قوة أو ضعف للاقتصادي الوطني وبالتالي تصبح البيئة التنموية في بلادنا عاملاً منتجاً لاقتصاد متطور و قوي. وكذالك يقتضي الدخول في التنمية الاقتصادية تكثيف متطلبات التنمية بما فيها الإنسان و الموارد الطبيعية والمؤسسات وغيرها ومقاربتها و المتطلبات المحتملة التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية مع المحافظة على الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية والاستعمال الحسن والمفيد الذي يرجع بالإيجاب على البلاد وبالتالي على التنمية الاقتصادية .

غير أنه يجب التنويه بأن أي نجاح في أي مجال من مجالات التنمية يتوقف إلى حد كبير على زيادة الوعي بضرورة المحافظة على بيئة نظيفة غير ملوثة ، والسير قدما نحو تنمية اقتصادية تتماشى ومتطلبات التطور ، والتقدم الاقتصادي الحاصل في العالم دون إلحاق أضرار بالبيئة .

كما أنه ومن خلال الفرضيات المطرحة نستنتج أن و مما لا شك فيه أن القرار السياسي واتخاذه من أخطر الأمور وبالتالي حتى يكون القرار فعالا فعليه مراعاة ردود أفعال الشعب بالدرجة الأولى فكلما حدث ذلك كلما كان ذلك ناجحا، والولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز بقراراتها حقوق شعبها أحيانا وما بالك عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعوب الأخرى.

و للخروج من هذه الضغوطات التي تمارسها العولمة بمختلف آلياتها ضرورة فك الارتباط مع الشمال عن طريق تعزيز التعاون بين الأنظمة المتجانسة في مختلف المجالات الثقافية، السياسية والاجتماعية.

وبما يخص الفرضيات المقترحة نجد في النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة التواضعة مايلي بعض الضغوطات الخارجية للإصلاح:

يضاف إلى تلك المحفزات الداخلية، الضغوطات الخارجية التي تهدف لفتح المجال السياسي تناسبا و الانفتاح الاقتصادي. ففي ظل العولمة الاقتصادية، و تبعية الدول النامية للدول المتقدمة في توفير المنتجات و السلع و رؤوس الأموال، تتجه هذه الدول أفأكثر نحو تحرير مبادلاتها التجارية و فتح أسواقها الداخلية أمام واردات الدول المتقدمة التي تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وإنعاش نشاطاتها .

و تأتي اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005 في هذا الإطار. حيث يتمثل جوهر الاتفاقية في تحرير المبادلات التجارية باتجاه تكوين منطقة تبادل حر أفق 2017، بين الجزائر من جهة و دول الاتحاد الأوروبي ال25 من جهة أخرى. غير أن هذه الاتفاقية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتضمن أيضا جانبا سياسيا، تركز من خلاله أساسا على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية و الحريات السياسية، و هذا ما نصت عليه الاتفاقية في ديباجتها حيث أكدت على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس الديمقراطية و الحريات السياسية و الدفاع عن حقوق الإنسان.

كما يتجلى ذلك من خلال عدة مشاريع أورومتوسطية تقدمت بها و تدفع بهذا الاتجاه، من بينها:

- **أ مشروع ميدا للديمقراطية MEDA Democratie** : الذي يتضمن تقديم مساعدات تقدر ب 10 مليون أورو سنويا لصالح تنظيم ملتقيات و دروس حول حقوق الانسان في المدارس ، و تكوين ضباط الشرطة و القضاة و المحامين بغية بناء ثقافة احترام حقوق الانسان بالدول النامية المتوسطية.

ب السياسة الأوروبية لحسن الجوار: la politique européenne de bon voisinage : و هو مشروع اوروبي لسنة 2004 موجه أساسا لدول المغرب العربي و يتضمن تقديم مساعدات مالية هامة، ينبغي مقابل الحصول عليها قيام الدولة المعنية باجراءات واضحة في مجال تكريس

الديمقراطية و حماية الحريات و حقوق الانسان، مع التأكيد على ضرورة مراقبة المجموعة الأوروبية لمدى تطبيق تلك الاجراءات.

إن هدف الدول المتقدمة بصفة عامة من اشتراطها فتح المجال السياسي و الدفاع عن الديمقراطية و حقوق الإنسان، هو محاولة ضمان حد أقصى من الاستقرار السياسي بتلك البلدان بشكل يسمح لها بممارسة نشاطاتها الاقتصادية و الاستثمار بتلك البلدان فيظروف هادئة و مواتية و دون أن تكون مصالحهم مهددة .

و نظرا لحاجة الدول النامية و تبعيتها اقتصاديا لهذه الدول، ستكون مجبرة على السعي لتحقيق شروط الدول المتقدمة و لو شكليا في مرحلة أولى. فمثلا ، تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حوالي 70 % من التجارة الخارجية الجزائرية ، بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي كما أن معظم صادراتها تتوجه إلى دول الاتحاد الأوروبي. في حين أن التعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر لا تتجاوز 3% من مجموع مبادلاته التجارية. و هذا دليل على مدى تبعية الجزائر للاتحاد الذي يفرض عليها شروطه، و التي من بينها الإسراع في الإصلاحات السياسية.

من كل ما سبق يتوضح أن الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، لابد و أن يؤثر على مسار و وتيرة الإصلاحات السياسية، باتجاه الدفع للإسراع في فتح مجال المشاركة السياسية وتكريس حرية التعبير، فمواصلة الانغلاق السياسي سينجر عنها أزمات سياسية تهدد استقرار النظام السياسي داخليا، كما أنها قد تؤدي إلى عزلته خارجيا في مرحلة تتميز بدرجة كبيرة من التبعية الاقتصادية للخارج.

كما أن الديمقراطية والتنمية رديفان يمكنهما السير معاً إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل, ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة, ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فان مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

قائمة المراجع

القرءان الكريم

السنة النبوية

المعاجم والقواميس

المعجم الوسيط في اللغة العربية ج1،ط2،القاهرة مصر:دار الفكر.

الكتب

أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2004.

أحمد منيسي وآخرون ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ،2004.

اسامة عبد الرحمان ،تنمية التخلف وادارة التنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية 2003

إلهام نايت سعيدي،طبيعة عملية التحول الديمقراطي،كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005.

جون بيليس،ستيف سميث،عولمة السياسية العالمية.(تر:مركز الخليج للأبحاث) .الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث2004.

حسين صادق ،السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام،ط2،الجزائر،دار الهدي ،1992

حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية، ط: 02 مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، ط1 ،ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002.

سعيد بو الشعير .القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،ج 1 ط 10 الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009

صالح نهار غازي ، مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي، الأردن ،دار الأمل2010

صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ،ت: سمية فلو عبود ،بيروت ،دار الساقي ، 1993 رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط: 01،ليبيا، الجامعة المفتوحة، 2002

عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ط2 مصر دار المعارف الجامعية 2002.

عبد الرحمان يسري ،أحمد،قضايا اقتصادية معاصرة، مصر،الدار الجا معية 2000

عبد الرزاق مقري. مشكلة التنمية والبيئية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى الجزائر دار الخلدونية2008

عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. ط 2. جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة .مرجع سابق.

عبد الغفار رشاد القصبي،الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات.القاهرة:مكتبة الآداب2004.

عبد اللطيف الهر ماسي،الدولة والتنمية في المغرب العربي،، تونس، سراس للنشر،1993.

عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة للتجارب الدولية،بيروت ،دار الهدى للثقافة والنشر 2003

عودة،النظام الدولي نظريات وإش نادر فوجاني، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط 1،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية 1987 ،ص517كاليات. عمان:دار الهدى للنشر والتوزيع.2005.

قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين،الجزائر جمعية التراث2003

مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، دبي مركز الخليج للأبحاث الطبعةالأولى

محمد العربي ولد خليفة ،التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ،ديوان المطبوعات الجامعية 1991

محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، بيروت، دار البازوري،ط1 2015 مطبعة رشاد

محمد نصر مهنا، النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث2005،ص442.

محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية .ط2.بنغازي: جامعة قار يونس، 1998.

مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية ،الأردن ، دار وائل للنشر، 2007

ناصر يوسف، دينامية التجربة البيانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، بيروت، ط 1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2010

نصر محمد عارف ، ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، القاهرة : دار القارئ العربي ،1993 .

وجدان كاظم التميمي ، الديمقراطية رؤية فلسفية، عمان،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع 2012

المجلات

إلهام نايت سعيدي،طبيعة عملية التحول الديمقراطي،كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005.

حسنين إبراهيم توفيق .التطور الديمقراطي في الوطن العربي السياسية الدولية ، العدد: 142 الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ، أكتوبر2000.

عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع

محمد بوبوش, الحاكمة والتنمية العلاقة والإشكاليات, المجلة الدولية, العدد3/2007 الصادرة عن كلية الحقوق مراكش.

مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة،عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 1989.

هيثم سطايحي ، " التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها –" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث عشر العدد الثاني (1997) .

هيثم سطايحي ، التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني (1997) ، ص 10.

المواثيق والدساتير

ميثاق الجزائر 1964 ، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ،الجنة المركزية للتوجيه ،المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر1964.

الدوريات:

شرون حسينة ، بن مشري عبد الحليم ، بدر الدين شبل ،"التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005.

مصطفى هالة "الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الديمقراطية".السياسة الدولية.

نايت سعيدي إلهام "طبيعة عملية التحول الديمقراطي".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005.

الملتقيات والندوات والمداخلات

بدني فؤاد، الإعلام التنموي ،محاضرة ،جامعة مولاي الطاهر بسعيدة2013 2014 .

فضيلة عكاش ، مداخلة بعنوان : " آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر" جامعة مولود معمري- تيزي وزو. 16-17 ديسمبر 2008

مدني (بن شهرة)، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج وآثار ، الجزائر: جامعة بن خلدون تيارت،3 جوان 2004

مصطفى بخوش،"دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي".محاضرات.ألقيت على طلبة السنة ثالثة (علوم سياسية:تخصص علاقات دولية،جامعة محمد خضر بسكرة،2007/2006)

التقارير

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخاص حول التنمية البشرية سنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية: إنجازات وآفاق، لجنة التنمية البشرية، ديسمبر 2004.

الأعمال غير المنشورة

جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائر على علي ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب رسالة ماجيستر ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1996.

حباكر سمير ، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها ،الجزائر دراسة حالة 2000/1990، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002/2001.

حمد حشماوي ،التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1993.

رزقين عبود ،صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية،الجزائر،1996.

زائر1980 2000 ،رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2001 .

شيخ أمينة،أثر إعادة الهيكلة الصناعية علي القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1999.

عبد الرحمن تومي ،واقع أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980 2000 رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر2001.

الويب اليوغرافية

بشير المغيربي محمد زاهي ،"الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات".متحصل عليه:

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2.29mai2008.9 :00.

المنصوري محمد."نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق".متحصل عليه:

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid

الهلالي نشأت ،حلقة نقاشية:"انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول".المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية.متحصل عليه :

www.icfsthinktank.org .02 أفريل2008. 14:30.

وكالة الأنباء السعودية

http:// www.alzoa.com 19 /2008/11، 08:07

.محمد المنصوري."نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق".متحصل عليه:

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid 29mai2008.9 :00

محمد زاهي بشير المغيربي،"الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأديبات".متحصل عليه:

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2 29mai2008.9 :00.

نشأت الهلالي،حلقة نقاشية:"انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول".المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية.متحصل عليه :

www.icfsthinktank.org .02 أفريل2008. 14:30.

وكالة الأنباء السعودية http:// www.alzoa.com/11 19/ 2008، 08:07

باسل عبد المحسن القاضي . الديمقراطية من اليونان إلى الآن نقلا عن

http:// www .ao-academy .org /docs/democracy.doc29mai2008.9 :00